الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2022

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- قريبع فطيمة
- بلحلو إلهام

إشراف الأستاذة:
- بيراز نوال

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
داودي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بوريحان فاروق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2022

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- قريبع فطيمة
- بلحلو إلهام

إشراف الأستاذة:
- بيراز نوال

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمان الرحيم

" قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي

وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي "

صدق الله العظيم

"سورة طه الآيات 25-28"

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب المعرفة على أداء هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا المشرفة

" بيراز نوال"

على دعمها وتوجيهاتها التي كانت لها أثر كبير في إنجاز هذا البحث جعل الله عملها في ميزان حسناتها.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر الأساتذة والدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة المذكرة وتفريغ من وقتهم الثمين لقراءتها.

ولا ننس بالشكر زميلاتنا: نوال، ابتسام، نجوى على كل الدعم والمساندة.

ولا يفوتنا أن نشكر من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله عليه والحمد لله.

أهدي ثمرة جهدي إلى ما وهبني الله في الحياة:

إلى من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق كل النجاح، إلى من شجعني بكل عزم وفخر

إلى من منحني الثقة وأهداني يد العون طوال مشواري الدراسي، إليك أنت أبي الغالي حفظك الله ورعاك.

إلى قرة عيني ومصباح دربي غلى من نبض قلبي بروحها، إلى من ربت ورعت وسهرت إلى التي أعطتني الحنان وطيبة القلب، لك أنتي أمي أدامك الله علي نورا وأدام صحتك وعافيتك.

إلى من قاسموني حنان أمي وأبي مصدر افتخاري واعتزازي:

إخوتي: سامي، عادل، هارون.

أخواتي: نجاة، أمال، منى.

وإلى من اختاره قلبي وقدري سندا وشريكا لحياتي (حمزة)

وإلى جميع زميلاتي كل باسمها، وبالأخص زميلتي في هذا البحث "إلهام" أدامك الله وحفظك، وغلى كل الأقارب والأحباب.

فطيمة

إهداء

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات "اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم نافعا لقارئه".

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى الذي لم يبخل علي بشيء احتجته إلى من سهر وتعب من أجل راحتي يا نبع العطاء أبي الغالي.

إلى التي وجودها حياة ودعوتها نجاة وأقدامها جنة إلى الينبوع الذي لم يمل العطاء إلى من كان رضاها لي زادا ودعواتها نبراسا إلى من حاكت سعادتي بخيوط مسحوبة من نسيج قلبها أمي الحبيبة.

إلى من قاسموني نبع حنان أمي وأبي إلى من كانوا سندا لي في مشواري إخوتي: منير، هشام، مصباح، محمد وأخواتي: دليلة، أحلام، لمياء، شافية، لبنى، ريمة وإلى كتاكيت العائلة: أنيس، آدم، حمزة، زكرياء، سيف الدين، أيوب، سجود، رشا، منار، رحيل، إيمان، رحمة.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد إلى رفيقات المشوار اللاتي قسمنني لحظاته صديقاتي: فطيمة، ابتسام، نوال، كنزة، نجوى.

إلى من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

إلى زميلتي في العمل فطيمة حفظك الله ووفقك.

إلهام

الفهارس

فهرس المحتويات:

الشكر

الإهداء

فهرس الأشكال: V

فهرس الجداول: VI

ملخص:..... VIII

مقدمة: ..... أ

المبحث الأول: مدخل للمسؤولية الاجتماعية: 3

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية: 3

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية: 5

المطلب الثالث: أسباب بروز المسؤولية الاجتماعية: 5

المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية: 7

المطلب الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية: 7

المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية: 10

المطلب الثالث: عناصر المسؤولية الاجتماعية: 11

المبحث الثالث: اتجاهات واستراتجيات المسؤولية الاجتماعية: 15

فهرس المحتويات:

المطلب الأول: اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية: 15

المطلب الثاني: استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية وعوامل نجاحها: 15

المطلب الثالث: وجهات النظر حول المسؤولية الاجتماعية: 18

المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية: 23

المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية وأهم مظاهر تطورها: 23

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية: 25

المطلب الثالث: مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: 26

المبحث الثاني: موارد ووظائف المصارف الإسلامية: 28

المطلب الأول: مصادر الأموال وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية: 28

المطلب الثاني: أهداف ووظائف المصارف الإسلامية: 33

المطلب الثالث: أهم التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية: 37

المبحث الثالث: تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية: 39

المطلب الأول: العوامل الدافعة لممارسة المصارف لمسؤوليتها الاجتماعية: 39

المطلب الثاني: المزايا المترتبة على اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية: 41

المطلب الثالث: مبادرات المصارف الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية: 41

فهرس المحتويات:

المبحث الأول: التعريف بالمصرف الإسلامي الأردني: 46

المطلب الأول: تأسيس المصرف الإسلامي الأردني: 46

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي الأردني:..... 48

المطلب الثالث: الجهاز الوظيفي للمصرف:..... 51

المطلب الرابع: حقوق المساهمين وعوائدها:..... 52

المبحث الثاني: واقع المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني: 53

المطلب الأول :البحث العلمي والتدريب المهني والتبرعات: 53

المطلب الثاني: القروض الحسنة وصندوق التأمين التبادلي:..... 56

المطلب الثالث: تمويل المهنيين والحرفيين والتعامل مع المجتمع المحلي: 57

المطلب الرابع: الطاقة والبيئة وتمويلات المرابحة الخاصة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين: 58

خاتمة: 62

أولا: قائمة المراجع:..... 65

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية	9
2	استراتجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية	17
3	أهداف البنك الإسلامي	34
4	الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي الأردني	50
5	الجهاز الوظيفي للبنك الإسلامي الأردني خلال سنة 2021	51

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	عناصر المسؤولية الاجتماعية	12
2	مقارنة بين مؤيدي ومعارضي المسؤولية الاجتماعية	19
3	مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	26
4	حقوق المساهمين للبنك الإسلامي الأردني خلال الثلاث سنوات الأخيرة	52
5	نفقات البحث والتدريب المهني للمصرف الإسلامي الأردني	54
6	مجالات تبرعات المصرف الإسلامي الأردني	55
7	حالات صندوق التأمين التبادلي للمصرف الإسلامي الأردني	57
8	تمويلات المرابحة الخاصة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين	59

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة حقيقة الممارسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وبيان مدى التزام المصرف الإسلامي الأردني بإرساء وتعزيز مسؤوليته الاجتماعية تجاه كل فئات المجتمع التي يتعامل معها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن حرص المصرف الإسلامي الأردني على النهوض بالمسؤولية الاجتماعية بكافة مستوياتها، سواء على صعيد المتعاملين مع المصرف أو على مستوى الموظفين العاملين في المصرف، وقد أسهم المصرف في الارتقاء بمسؤوليته على مستوى المجتمع من خلال دعمه للمؤسسات التعليمية ودعم الفئات الفقيرة ودعم المهنيين والحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية الاجتماعية، المصارف الإسلامية، المصرف الإسلامي الأردني.

Abtract :

This study amis to find out the reality of the practices of social responsibility in islamic banks and to show the exent of jordanian islamic banks to establish and enhance their social responsibility towards all sectors of society that deals with them.

The study concluded that the Jordan islamic Bank was keen on advancing social responsibility at its highest levels , both at the level of dealing whit the bank or at the level of employees working in the bank. Craftsmen and small business owners.

Keywords : social responsibility, Islamic Banks, Jordan Islamic Bank .

مقدمـــــــة

مقدمة:

إن من أهم الخصائص التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية أنها مصارف اجتماعية في المقام الأول، إذ ومن منطلق المرجعية الإسلامية التي قامت عليها هذه المصارف وتصورها لدور المال، فإن وظيفتها لا تقتصر على تحقيق مصالح مالكي الأموال أو الالتزام بقواعد الحلال والحرام فقط ولكن أيضا يضاف إلى ذلك ركيزة هامة وهي مراعاة حق المجتمع في هذه الأموال.

وتأسيسا على ذلك يتجسد للمصارف الإسلامية ما أصبح يعرف اليوم بمصطلح " المسؤولية الاجتماعية " والتي غالبا ما تتم ممارستها لها من خلال أهداف واستراتجيات واضحة وصريحة تتبناها المصارف منذ إنشائها، حيث تسعى إلى تحقيق الربح وهذا حتى يكتب لها الديمومة والاستمرار من جهة وإرضاء لمساهميها من جهة أخرى، وفي الوقت ذاته تعظيم العائد الاجتماعي لأنشطتها المختلفة وفقا لأساليب مستوحاة من الشريعة الإسلامية، وذلك مراعاة لحاجات ورغبات العاملين والمتعاملين والمجتمع بكافة عناصره مما يحملها مسؤولية اجتماعية تقتضي منها ممارسة بعض الأعمال والقيام ببعض الخدمات التي تتجاوب وطموحات وآمال المجتمع.

أولا :إشكالية الدراسة :

لقد أدركت الكثير من المصارف الإسلامية أهمية المسؤولية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من السياسة العامة لها، فبدأت بإدارة ممارسة العديد من برامج المسؤولية الاجتماعية ومنحها القدر الكافي من الاهتمام، بالمقابل تحسنت صورة هذه المؤسسات واكتسبت ميزة تنافسية غير ملموسة ولكن لها بالغ الأثر على استمرارية ونمو هذه المصارف.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني؟**

ومن أجل توضيح مشكلة الدراسة يمكن إثارة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي المزايا المترتبة على اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي مجالات تطبيق المصرف الإسلامي الأردني للمسؤولية الاجتماعية؟

ثانيا: الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية المطروحة نورد الفرضيات التالية:

- تتوقف اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية على المساهمة التطوعية فقط.

• من بين المزايا المترتبة عن اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية تحسين صورة المصرف والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء.

• تطبق المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني في مجالات عدة أهمها :البحث العلمي والتدريب المهني والتبرعات.

ثالثا :أسباب اختيار الموضوع :

ترجع دوافع اختيار الموضوع إلى الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية وتضاف لها دوافع أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

• كثرة الحديث عن هذا الموضوع في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي، وتبنى العديد من المنظمات لممارسة المسؤولية الاجتماعية رغبة منها في تحقيق المواطنة.

• الحاجة إلى البحوث المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية خصوصا فيما يتعلق بالبحوث العربية التي تشهد قلة في المراجع حول الموضوع.

• الاتجاه المتزايد للمؤسسات والبنوك الإسلامية نحو تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية.

رابعا :أهمية الدراسة :

إن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من المواضيع الهامة التي أثارت حفيظة الباحثين الاقتصاديين لما لها من آثار كبيرة على المجتمع من جهة وعلى المحيط والبيئة من جهة أخرى، مما جعل دراستها ضرورة ملحة تقتضيها معطيات الواقع الراهن، وعليه فإن أهمية الدراسة تتجلى في محاولة الإشارة إلى مفهوم السياق ذاته على إبراز مدى اهتمام البنك الإسلامي الأردني بتبني هذه المسؤولية بجوانبها المختلفة، فضلا عن ما ستقدمه الدراسة من توصيات تساهم في توعية القائمين على النشاط الاقتصادي لاسيما المصرفي بجدوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

خامسا :أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

• إبراز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية.

• الكشف عن مدى اهتمام المصارف الإسلامية بممارسة المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة.

• استعراض تجربة المصرف الإسلامي الأردني في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

سادسا: حدود الدراسة:

❖ **حدود الموضوع:** اقتصر هذا البحث على دراسة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية.

❖ **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على المصرف الإسلامي الأردني.

❖ **الحدود الزمنية:** تم انجاز هذه الدراسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة والممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2021.

سابعا :المنهج المستخدم :

استخدمنا المنهج الاستقرائي من خلال وصف ظاهرة المسؤولية الاجتماعية والمنهج التحليلي من خلال تحليل الإحصائيات الخاصة بعناصر المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية المصرف الإسلامي الأردني.

ثامنا: الدراسات السابقة:

1- **دراسة ضيافي نوال** 2010 :بعنوان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة ماستر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة طرح المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله مع عرض أبعاد المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال وأهمية الالتزام بها، وكانت من أهم نتائج هذه الدراسة:

-تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية تحقق فوائد عديدة للمجتمع كتقديم السلع الصحية للمحافظة على البيئة وزيادة ولاء العاملين.

-المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام وضرورة الإفصاح عم الأنشطة الاجتماعية التي تقوم المؤسسة بها.

2- **دراسة يوسف نجم:** بعنوان أهمية المسؤولية الاجتماعية في جذب الزبائن في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، حالة بنك الشام وأهمية التزام بنك الشام لممارسات ونشاطات المسؤولية الاجتماعية في جذب الزبائن وتحسين الصورة الذهنية للبنك والربط بدلالة إحصائية بين ممارسات التي يقوم بها بنك الشام في المسؤولية الاجتماعية وجذب الزبائن وزيادة الولاء لديهم ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

- الاستمرار في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع من خلال الممارسات التي يقوم بها البنك كل عام.

- زيادة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وأن لا يكتفي البنك بالحفاظ على المساحات الخضراء فحسب، وأن يتجاوز ذلك إلى ممارسات أخرى.

3- **دراسة عبد الرحيم ليلى:** بعنوان مساهمة البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية، تجربتي بنك البركة نشرت في مجلة الحقوق والعلوم الإنساني ، دراسات اقتصادية، العدد الثاني ، جامعة تيارت، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة البنوك الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية وقد خلصت هذه

الدراسة إلى ضرورة تبني البنوك الإسلامية منظومة متنوعة وشاملة من البرامج الاجتماعية وتتواكب واحتياجات المجتمع وأفراده مع ضرورة وجود إدارات متخصصة لهذه المسؤولية داخل البنك.

4- **دراسة محمد لطرش وجعيل جمال:** بعنوان المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع2018 ، جامعة باتنة، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة الممارسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية والاختلاف السائد بين الفكر الإسلامي والغربي في هذا المجال ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

- المسؤولية الاجتماعية في النظام الإسلامي باعثها ديني.

- هناك مسؤولية طوعية تتمثل في الصداقات التي يقدمها الفرد المسلم للفقراء، تقربا لله تعالى وهناك مسؤولية واجبة كالزكاة.

الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة وخاصة المتعلقة بالمتغيرين وجدنا أن دراستهم لأثر متغير المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية لم يكن مباشرا في بعضها أو أن الدراسة تعلقت بمؤسسات محددة أو قطاع محدد في بعضها الآخر، في حين أن دراستنا تحاول التعرف على التطبيق المباشر للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، وتحديدا في المصرف الإسلامي الأردني.

تاسعا: هيكل الدراسة:

❖ **الفصل الأول تحت عنوان :الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية:** حيث يهتم هذا الفصل بالجزء النظري لدراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والذي بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث :المبحث الأول يقدم مدخل للمؤسسات الاجتماعية الشيء الذي تندرج من خلاله نشأة هذه الأخيرة والتطرق إلى عدة مفاهيم وأهميتها وصولا إلى أهم أسباب بروزا، أما المبحث الثاني فيظم أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية من أبعاد ومبادئ وعناصر، أما المبحث الثالث يمثل مختلف اتجاهات واستراتجيات المسؤولية الاجتماعية ووجهات النظر حول المسؤولية الاجتماعية.

❖ **الفصل الثاني تحت عنوان: الإطار النظري للمصارف الإسلامية** حيث تم التطرق للمدخل التاريخي لنشوء هذه المصارف وأهم مظاهر تطورها بالإضافة إلى عدة مفاهيم وخصائص وصولا إلى الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى مصادر الأموال وصيغ التمويل وأهداف ووظائف البنوك الإسلامية مع التعرف على أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، أما في المبحث الثالث فشمل المزايا المترتبة على اهتمام البنوك الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية مع أهم العوامل الدافعة لممارسته ، إضافة إلى مبادرات البنوك الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

❖ أما الفصل الثالث والأخير فهو خاص بالدراسة التطبيقية للبنك الإسلامي الأردني الذي كان بعنوان: **تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني**، وتتمحور هذه الدراسة في إطار مبحثين، المبحث الأول يعرض التعريف بالبنك الإسلامي الأردني من تأسيس وأهداف واهم الإنجازات، أما المبحث الثاني فشمل واقع المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني.

❖ وفي الأخير خاتمة الدراسة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساهم في حل الإشكالية المطروحة وتكوين تصور من الحلول الممكنة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

إن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الأعمال بدأ في السنوات الماضية من خلال المحاولات المتعددة والمختلفة لاستعراض نماذج خاصة لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات.

ويدير مفهوم المسؤولية الاجتماعية السؤال عن مدى الترابط والتكامل أو التباين ما بين الأخلاق والقيم ومبادئ العدالة والإنصاف من جهة والاقتصاد والمال والأعمال من جهة أخرى حيث تعتبر المؤسسات جزءا من المجتمع، وليست كيانا مستقلا ومنفصلا، وعليها أن تضحي بمصلحتها حيث تكمن أسباب وجود واستمرار المؤسسات وأنشطتها في المجتمع، وهو مصدر وعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المستوعب لمنتجات المؤسسة من السلع والخدمات.

وتأسيسا على ذلك فإن مفتاح ونجاح ونمو المؤسسات الاقتصادية يمكن ربطه بمدى أهمية وإدراك المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بعدد من القيم الإنسانية، والمعايير السامية، كالتكافل والإحساس بالوطنية اتجاه كل من له علاقة بالمؤسسة، سواءا كان موظفا أو عاملا أو مساهما أو مالكا أو فردا من المجتمع أو عميلا ولهذا فإنه متى زادت المؤسسة الاقتصادية في فهم وإعطاء وأهمية وقيمة لذلك العملية الضميرية زادت عملية تطور وازدهار ورقي المؤسسة في الوطن مما يزيد من ربحيتها وسمعتها.

من خلال هذا الفصل سوف نستعرض العناصر التالية:

المبحث الأول: مدخل للمسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: اتجاهات وإستراتجيات المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الأول: مدخل للمسؤولية الاجتماعية:

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية معروف بشكل واضح في النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت المؤسسات ترتكز في عملها على تحقيق أكبر الأرباح متجاهلة بذلك الأدوار الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالبيئة التي تنشط فيها، أما في الفترة الأخيرة شهد موضوع المسؤولية الاجتماعية انتشارا واسعا واهتماما كبيرا.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل متدرج وعبر مراحل زمنية طويلة لكي يؤشر إلى انتقال المسؤولية الاجتماعية من مفهوم بسيط مقاس بمعايير محدودة تخص الوضع الداخلي للعاملين بالمؤسسة، إلى مفهوم أكثر شمولا واتساعا من خلال الاهتمام بالمجتمع ككل والبيئة الخارجية بمختلف شرائحها ومكوناتها لكي تأخذ أبعاد ومحاولات شتى:

أولا: نشأة المسؤولية الاجتماعية:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل واضح في منتصف التسعينات من القرن العشرين، ومنذ ذلك التاريخ وهي تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية ويرجع غالبية الباحثين إلى أن المسؤولية الاجتماعية قد برزت نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي.

حيث أورد داوود (2005) عن " Shldon" لأن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع، كما وأوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، بضرورة التزام كافة المنظمات والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد.

ومع استجابة منظمة الأعمال لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضفي على هذه الأفكار سمة الالتزام، التأكيد على الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختياريا أمام المؤسسات وإنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار، وعليه ظهرت دراسات الجمعية العمومية للمحاسبين، وجمعية المحاسبين الأمريكية للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فعالية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

وكانت هذه الاتجاهات هي المنطلق الأساسي لنشر الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي والمحاسبي في بقية دول العالم فقد طالبوا مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا منظمة الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية، أما في فرنسا فقد نادت بضرورة إلزام المنظمات المهنية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الالتزام الاجتماعي عندها.[1]

[1] عبد الناصر طلب الزيود وآخرون، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 10، العدد 2، 2014، ص ص: 7-8.

ثانيا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لا يوجد تعريف محدد للمسؤولية الاجتماعية للشركات يكتسب وفقا له قوة التزام قانونية حيث مازالت تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية، لذا توالت الأبحاث والاجتهادات لتقديم تعريف لها أهمها:

1- **عرف بيتر داركر:** المسؤولية الاجتماعية بأنها المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية لدراسات سابقة وفتح بابا واسعا لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.[1]

2- كما يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى توضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي عرفها بالسلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة وفي الوقت الذي يستخدم فيه مفهوم المسؤولية الاجتماعية في كثير من المؤسسات الذي لا يشمل مبادئ تحفيز الهمم فقط بل كذلك العمليات نضم الإدارة والتكنولوجيا والنتائج والآثار الملموسة في أصحاب المصلحة.[2]

3- **كما تعرفها المنظمة العالمية للمعايير (إيزو):** بأنها ممارسات تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين، والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمنظمة.[3]

وبهذا نصل إلى تعريف واضح وشامل لكل الجوانب الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية على أنها التزام وواجب المؤسسة بهدف خدمة الاقتصاد والتنمية معا عن طريق الاهتمام بالأطراف الداخلية للمؤسسة كالعاملين والأطراف الخارجية كأفراد المجتمع والبيئة معا لتحقيق الأهداف وتبقى المسؤولية الاجتماعية غامضة المفهوم ولا يوجد تعريف بشكل محدد ودقيق ويمكن القول بأنها قوة إلزامية، ولا تزال هذه المسؤولية ذات طابع أدبي ومعنوي تستمد انتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية التي تقوم بها المؤسسة.

---

[1] بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، واقع وأهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

[2] ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، سنة 2010، ص: 20.

[3] عقون شراف وآخرون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة عبد الحفيظ بوصوف وجامعة باجي مختار، سنة 2017، ص: 350.

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وللمجتمع سندرجها فيما يلي:

أولا- بالنسبة للمؤسسة:

- ✓ المردود المادي والأداء المتطور والقبول الاجتماعي مع المجتمع وغيرها.
- ✓ زيادة الفوائد الاستثمارية والأرباح.
- ✓ استقطاب العمالة المميزة والاحتفاظ بها، زيادة إنتاجية العاملين وكسب رضاهم وتحقيق ولائهم.
- ✓ تشكيل صورة ذهنية ايجابية عامة لدى أكبر عدد ممكن من العملاء وضمان ولائهم للمؤسسة.
- ✓ تحسين علاقات المؤسسة مع عناصر البيئة الخارجية.

ثانيا- بالنسبة للمجتمع:

- ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لسيطرة مفاهيم العدالة والمساواة وتكافئ الفرص وانتشار ثقافة تنظيمية رائدة على قاعدة المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ تحسين نوعية الحياة في المجتمع، كالمساعدة في حل مشاكل البطالة والفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة المداخيل والتعويضات للعاملين وعليه تحسين مستوى المعيشة.
- ✓ تحقيق التفاعل والترابط الايجابي بين المؤسسة ومؤسسات المجتمع الأهلي كوسيط

من خلال هذه النقاط الأساسية تبين لنا الأهمية الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية كوسيط أساسي ومهم يربط بين المؤسسة وأفرادها وأفراد المجتمع ككل لأنها تلعب دور مهم في تفاعل كلا من المؤسسة والبيئة التي تعمل بها فبالنسبة للمؤسسة يعود عليها بالفوائد والأرباح وبالنسبة للمؤسسة يكون بالحد من الآفات الاجتماعية الموجودة في المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ودفع عجلة التنمية بكافة أشكالها ليصبح المجتمع واعيا بماله من واجبات وحقوق.[1]

المطلب الثالث: أسباب بروز المسؤولية الاجتماعية:

لقد أشارت العديد من الدراسات إلا أن بروز وتناسب مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها:[2]

أولا- العولمة:

تعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت ترتكز في حملاتها الترويجية على أنها

[1] سميرة لغويل ونوال زمالي، المسؤولية الاجتماعية المفهوم، الأبعاد، المعايير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، ديسمبر 2016، ص ص: 303-304.

[2] يحياوي نعيمة، نماذج عن بعض الشركات العالمية والإسلامية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية، مجلة المالية والأسواق، جامعة باتنة، ص ص: 40-41.

تهتم بحقوق الإنسان، أنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، أو بأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد.

ثانيا– تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:

من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي يكلف المنظمة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

ثالثا– الكوارث والفضائح الأخلاقية:

حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة.

رابعا– التطورات التكنولوجية المتسارعة:

والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أدوات المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال العادي. وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا، إذ أصبح لازما على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها وأن تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقا من المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق.

المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية:

مما لا شك فيه فإن المسؤولية الاجتماعية لها أساسيات متعلقة بها من أبعاد ومبادئ وعناصر وهذا ما سيتم التعرض له في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تسعى الشركات المسؤولة اجتماعيا نحو الاهتمام بالمجتمع من خلال التوازن بين الاهتمامات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية وقد تم الاعتراف بالجانبين الاقتصادي والقانوني قبل زمن طويل ولكن الجوانب الأخلاقية والإنسانية لم تحظى بالتقدير إلا في الآونة الأخيرة وفيما يلي سنعرض أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

أولا: البعد البيئي: يجب على الشركة أن تتعامل مع الآثار البيئية الناتجة عن عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات وتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي تنعكس سلبا على تمتع البلد وأجياله القادمة، وعلى الشركة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة باستعمال المعايير المعينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المميز وبالتالي تتمكن من تحسين أدائها البيئي، ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل الشركة أن تكون شاملة ومثبتة وموثوقة ومعمول بها.[1]

ثانيا: البعد الاقتصادي: تعنس الاستدامة والاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية.[2]

ثالثا: البعد القانوني: هناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية[3]على أنها التزام وواجب قانوني أي أن المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة يجب أن تكون متدفقة ومتطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة إلى جانب سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الربحية.

رابعا: البعد الاجتماعي: المبدأ الأساسي في هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو البحث بشكل دائم عن الأساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين وأفراد المجتمع، وذلك من خلال إسهاماتها الطوعية بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع وذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية، وهذا ما يساهم في ضمان بقاء المؤسسة وازدهارها وتحسين صورتها أمام المجتمع.

---

[1] يوسف نجم، أهمية المسؤولية الاجتماعية في جذب الزبائن في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، ص ص: 26-27.

[2] مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص:95.

[3] سميرة لغويل ونوال زمالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 304-305.

خامسا: البعد الأخلاقي: تتمثل المسؤولية الأخلاقية في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها ومهامها بإتباع الأسس والقواعد التي تتفق مع منظومة القيم والضوابط، العادات والتقاليد واحترام الثقافات الأساسية والفرعية دون إلحاق أي ضرر بالمجتمع ومكوناته.

حيث أشار الباحث "Archie carroll" إلى المسؤولية الاجتماعية بأربعة أبعاد هي البعد الاقتصادي والبعد القانوني والبعد الاجتماعي والبعد الأخلاقي، وفي هذا الإطار طور هذه المصفوفة بين فيها هذه الأبعاد الأربعة وكيف يمكن أن يؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة والشكل رقم (1) يبين الأبعاد الأربعة التي سبق ذكرها.

الشكل رقم 1: هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية:

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العمري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (أعمال ومجتمع) دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص: 83.

المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

هناك مجموعة مبادئ أساسية تشكل مع بعضها البعض كل نشاط المسؤولية الاجتماعية وهي و تتمثل هذه المبادئ فيما يلي: [1]

أولا- الاستدامة:

تخص الاستدامة بالآثار التي تشركها التصرفات التي تحصل بالوقت الحاضر على الخيارات المتاحة في المستقبل، حيث أن الموارد التي تستغل في الوقت الحاضر لن تكون متاحة للاستخدام مستقبلا، وذلك بسبب الكمية المحدودة من هذه الموارد، وفقا لذلك تتطلب الاستدامة قيام المجتمع بإعادة إنتاج الموارد المستخدمة من جديد هذا يمكن أن يعرف بقدرة تحمل النظام البيئي والمعبر عنها بنموذج المدخلات والمخرجات لاستهلاك الموارد.

ثانيا- المسائلة:

تعني المسائلة اعتراف المنظمة بآثار أعمالها على البيئة الخارجية بالإضافة إلى البيئة الداخلية للمنظمة، وبالتالي من المفترض أن تتحمل مسؤولية هذه الآثار يتضمن هذا المفهوم أيضا قياس هذه الآثار داخل وخارج المنظمة ومن ثم كتابة التقارير التي توضحها وتوفيرها لكافة الأطراف المتأثرة بها فيهم أصحاب المصالح الخارجين، هذا يتضمن الاعتراف أن المنظمة جزء من الشبكة الاجتماعية أوسع ولديها مسؤوليات اتجاه كل هذه الشبكة وليس فقط اتجاه ملاك المنظمة، بجانب قبول هذه المسؤولية يجب أن تعترف المنظمة أن أصحاب المصالح الخارجيين يملكون القدرة اللازمة للتأثير على الطريقة التي تعمل بها، وبهذا تستوجب المسائلة تطوير مقاييس كمية مناسبة للأداء البيئي والاجتماعي للمنظمة وتوثيق النتائج التي تبنت هذا الأداء وتوضيح أعمال المنظمة بالكامل.

ثالثا- الشفافية:

تعني الشفافية الوسائل التي يمكن من خلالها التعرف على الآثار الخارجية لأعمال المنظمة من خلال تقاريرها، وأن الحقائق المتعلقة بهذه الآثار ظاهرة في هذه التقارير ومتاحة لكافة مستخدمي المعلومات، تعتبر الشفافية مهمة جدا للأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات لأنها تفتقر لتفاصيل والمعرفة الخلفية المتوفرة لدى الأطراف الموجودة داخل المنظمة، ويمكن أن ترى الشفافية على أنها تالية للمبدأين السابقين، وجزء من اعتراف المنظمة بمسؤوليتها عن الآثار الخارجية لأفعالها.

[1] قدري إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سنة 2014-2016، ص ص: 45-46.

رابعا– السلوك الأخلاقي:

يقصد من هذا المبدأ أن تتصف المنشأة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات ويبنى سلوكها على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية، وينبغي على المنشأة أن تعمل بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي بواسطة وضع وتحديد قيمتها ومبادئها الجوهرية ووضع هياكل حكومية تساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي داخل المنشأة في تفاعلاتها مع الآخرين وتحديد وتطبيق معايير السلوك الأخلاقية التي تتلائم مع غرضها وأنشطتها.

خامسا– احترام مصالح الأطراف المعنية:

يقصد من هذا المبدأ أن تحترم المنشأة وتضع في اعتبارها وتتجاوب مع مصالح أطرافها المعنية على الرغم من أن أهداف المنشأة قد تكون مقصورة على مصالح مالكيها أو أعضائها أو عملائها أو عناصرها الأساسية، إلا أن الأفراد أو الجماعات الأخرى يجوز أن يكون لهم حقوق ومطالب معنية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار هؤلاء الأفراد ويشكلون سويا الأطراف المعنية للمؤسسة.

سادسا– احترام سيادة القانون:

يقصد من هذا المبدأ أن المنشأة ينبغي أن توافق على احترامها لسيادة القانون بشكل إلزامي، كما يقصد بسيادة القانون هيمنته، بحيث أنه لا يحق لأي فرد أو منشأة أن يكون فوق القانون.

سابعا– احترام المعايير الدولية للسلوك:

يقصد هذا المبدأ أن المنشأة ينبغي أن تحترم المعايير الدولية لسلوك مع الالتزام بمبدأ احترام سيادة القانون وفي المواقف التي لا توفر الحد الأدنى من حماية المجتمع أو البيئة ينبغي على المنشأة أن تسعى جاهدة إلى احترام المعايير الدولية للسلوك.

ثامنا– احترام حقوق الإنسان:

يقصد بهذا المبدأ أن المنشأة ينبغي أن تحترم حقوق الإنسان، وينبغي أن تعترف بأهمية هذه الحقوق وعموميتها.

المطلب الثالث: عناصر المسؤولية الاجتماعية:

إذا كانت المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف أصحاب المصالح فإن هذه الأخيرة تختلف مكانتها حسب طبيعة تأثيرها على المؤسسة أو حسب البيئة أو الزمن، وقد حدد الباحثون عددا كبيرا من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يختلفون في ترتيب الأولويات فهناك بعض العناصر التي تأتي في أولوية متقدمة كالزبائن وعموما يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فإن لكل منها توقعات خاصة والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 1: عناصر المسؤولية الاجتماعية:

العناصر	التوقعات
الإدارة العامة	– مرونة الأشخاص. – عضوية النقابات العملية في السياسة العامة للمؤسسة. – تحفيز الأفراد والتماسك الاجتماعي.
الإطارات الوسطى	– الاتساق في القرارات الإدارية. – احترام التسلسل الهرمي. – المشاركة في الإدارة.
العمال	– جاذبية الأجور. – شروط العمل. – تطوير العمال. – التكوين.
ممثلي الأفراد	– احترام الحريات النقابية. – مشاركة العاملين في السياسة العامة للمؤسسة.
الموردون	– احترام العقد ومكافحة الممارسات غير التنافسية. – الثقة والعلاقات الطويلة الأجل.

	– التكامل مع نظام الإنتاج: المشتريات، الوقت... – التكامل مع نظام الجودة. – السياسات الاجتماعية والبيئة.
الزبائن	– الأسعار. – الابتكارات. – نوعية المنتج. – خدمات ما بعد البيع. – أخطار بيئية وصحية مرتبطة بالمنتج. – احترام القوانين (الاجتماعية والبيئية). – شهادة المنتج (الجودة ...)
البنوك تأمينات المستثمرون	– قيم الأسهم. –فعالية وشفافية الإدارة (الحوكمة). – شفافية المعلومات. – مسؤولية قانونية. – أخطار مرتبطة بالنشاط (التلوث، الأمن الداخلي).
المنافسون	– المنافسة العادلة. – المعلومات الصادقة والأمينة.

المجتمع	– خلق فرص عمل جديدة. – دعم الأنشطة الاجتماعية. – احترام العادات والتقاليد. – الصدق في التعامل.
البيئة	– الاستخدام الأمثل والعادل للموارد. – المحافظة على البيئة.
الحوكمة	– الالتزام بالتشريعات والقوانين. – المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية. – احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف.
جماعات الضغط الاجتماعي	– التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك. – احترام دور النقابات العملية. – التعامل الصادق مع الصحافة.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن، " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، مجلة البحوث المعاصرة، مجلد 11، عدد 2، 1997.

ويعتقد البعض أن المؤسسات بالإضافة إلى اهتمامها بمختلف المصالح، عليها أن تعمل على ترقية الرفاه الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة في المجتمع بشكل عام من خلال المساهمة في الأنشطة الخيرية وأعمال الإحسان ودعم الأنشطة الثقافية والفنية.[1]

[1] ضيافي نوال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 28-29.

المبحث الثالث: اتجاهات واستراتجيات المسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية أحد أهم مجالات اهتمام المؤسسات إذ أنها الجسر الذي تؤدي من خلاله المؤسسات واجبها نحو المجتمع، وتستخدم هذه الأخيرة عدة اتجاهات واستراتجيات لنشر مسؤوليتها الاجتماعية.

المطلب الأول: اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال ثلاثة اتجاهات كما يلي:[1]

أولا: المساهمة المجتمعية التطوعية: ويلقى هذا المجال معظم الاهتمام حديثا نسبيا، أو من الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد كالصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.

ثانيا: العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة: غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطية ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتستطيع أي مؤسسة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات وتستطيع الشركات أن تكفل صدق وسهولة الاتصال مع عملائها، ومن ناحية تأثيراتها الغير مباشرة على سلسلة القيمة ومواثيق الشرف في تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات، وتستطيع المؤسسات مساعدة مورديها على تحسين أداء وقوة العمل والحد من الضرر البيئي.

ثالثا: حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي: على الصعيد الداخلي قيادات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسته الرؤية وتهيئ المناخ العام الذي يمكن العاملين تحقيق التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد الخارجي كثير من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقودون مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

المطلب الثاني: استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية وعوامل نجاحها

تعتمد المسؤولية الاجتماعية على مجموعة من الاستراتيجيات والعوامل التي تؤدي إلى نجاحها أثناء تطبيقها من طرف أي مؤسسة.

أولا: استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية:

لقد حدد استراتجيات المسؤولية الاجتماعية في أربعة استراتجيات وتتمثل في التالي:

1- إستراتيجية الممانعة أو عدم التبني: تهتم هذه الإستراتيجية بالأولويات الاقتصادية للمؤسسات دون تبني أي دور اجتماعي لأن هذه المؤسسات ترتكز على تعظيم الربح والعوائد الأخرى حيث تتحاشى المؤسسات

[1] بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

الإنفاق على الأنشطة الاجتماعية وبالعودة غلى هرم المسؤولية الاجتماعية فغن المؤسسات التي تتبنى هذا النوع من الاستراتجيات تصنف في المستوى الأول وهي المسؤولية الاقتصادية وتحاول أن تتجنب حتى المسؤولية القانونية بمختلف الأساليب والطرق الممكنة حتى تعرضها لمشكلات قانونية.[1]

2- إستراتيجية الدفاع: تهتم المؤسسات وفق هذه الإستراتيجية بالقيام بأقل من المطلوب منها قانونيا أي الحد الأدنى قانونيا المفروض كدور اجتماعي وبيئي من خلال مواجهة المسؤوليات الاقتصادية القانونية ومع زيادة الضغوطات التنافسية والسوقية وزيادة الأصوات التي تنادي بحماية المستهلك والبيئة.[2]

3- إستراتيجية التكيف:[3] تنطلق هذه الإستراتيجية من التزام المؤسسات بالمسؤوليات الاقتصادية والقانونية ثم تراعي بعد ذلك المتطلبات الأخلاقية من خلال الاهتمام بالقيم والأعراف السائدة والسلوكيات المقبولة اجتماعيا في بيئتها الداخلية والتي تمثل ثقافة المؤسسة.

كذلك بالنسبة للمجتمع الذي تعمل فيه.

4- إستراتيجية المبادرة التطوعية: تتبنى المؤسسة دورا اجتماعيا واسعا وتأخذ مصلحة المجتمع وتطلعاته في كل قرارات المؤسسة، وهذا النوع من الإستراتيجيات يحمل في طياته المسؤولية الخيرية حيث يأخذ زمام المبادرة في توفير المتطلبات الاجتماعية والبيئية علاوة على بناء قاعدة بكل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية.

---

[1] صالح محمد موسى، أثر المسؤولية الاجتماعية على المكونات الإستراتيجية للمصارف في الأردن، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد الثاني، العراق، 2011، ص: 175.

[2] فاتح غلابة وبوبكر رزيقات، المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة وعلاقاتها بأداء العامل، الملتقى الوطني الثالث حول ممارسات الموارد في المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة/ 2014، ص: 8.

[3] محمد السيد فهمي، المسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص ص: 166- 167.

الشكل 02: إستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية:

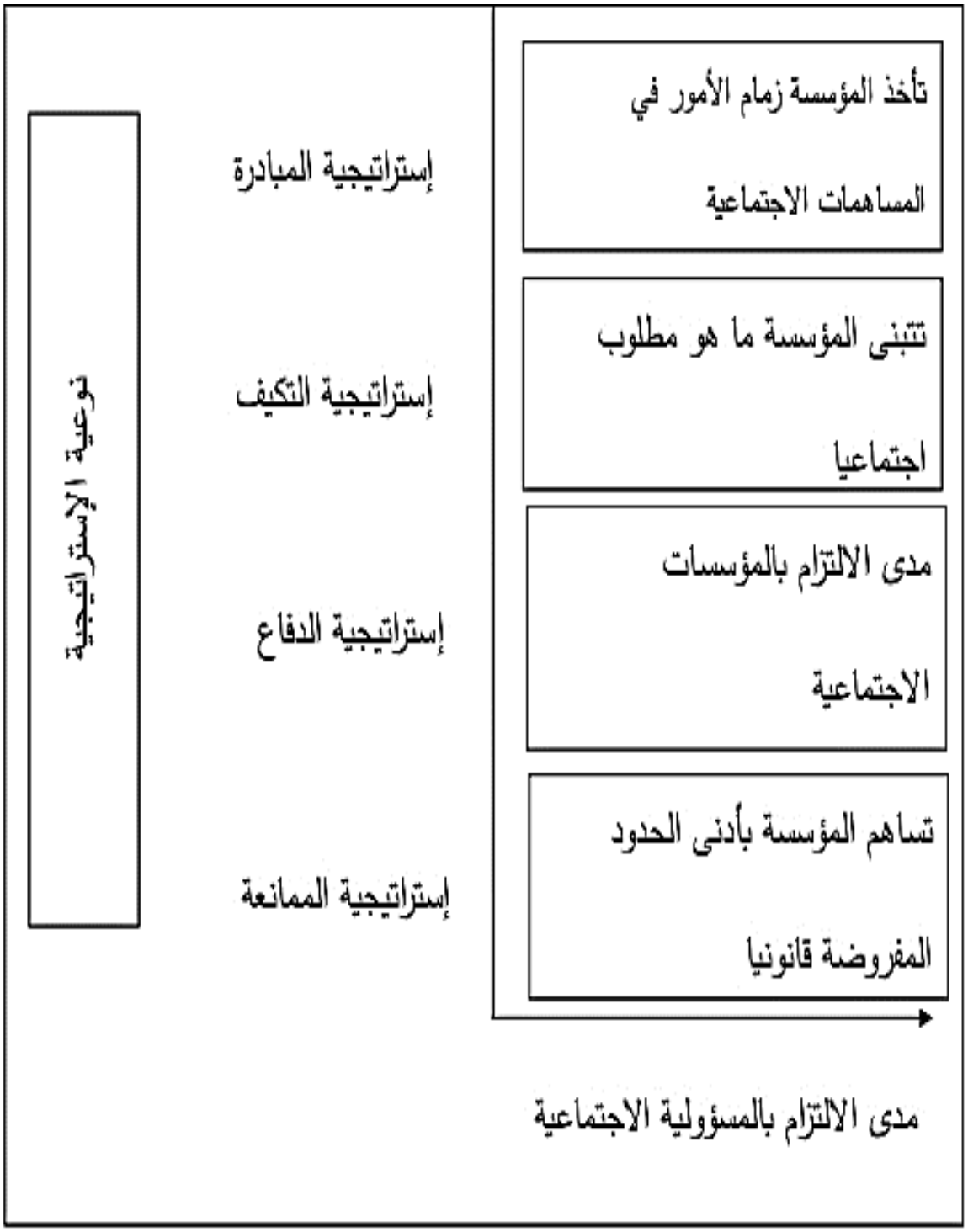

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

ثانيا: عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية:

تقوم المؤسسة بإعداد وتنظيم مجموعة من العوامل الرئيسية من أجل تطبيق المسؤولية الاجتماعية حيث يرتبط نجاح المؤسسة بتبني هذه الأخيرة وفي مقدمة هذه العوامل نذكر:

- ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع.
- قيام المؤسسة بتحديد مسؤول عن هذا النشاط وتحديد أهدافه وكل المخططات المطلوبة له.
- حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التي تبرز أثناء قيام المؤسسة بنشاطها الاقتصادي وتتمثل هذه الجوانب في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل.[1]

المطلب الثالث: وجهات النظر حول المسؤولية الاجتماعية

إن الجدل لا يزال على أشده بين كلا من مؤيدي ومعرضي المسؤولية الاجتماعية، ولكل طرف منهم وجهة نظره المقنعة ضد أو مع المسؤولية الاجتماعية.

فالمعارضون يعتقدون أن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال قد يشتت تركيزهم على الجوانب الاقتصادية فهم يؤكدون وجهة نظرهم والتي تقوم على النظرية الاقتصادية والتي بمقتضاها يقوم كل مدير في المنظمة مسؤول أمام صاحب العمل عن تحقيق كل ما هو نافع، وهو ما كانت تشير إليه أراء العالم الأمريكي (Milton Fridman) حيث يرى أن رجل الأعمال لا مسؤولية له إلا تحقيق الربح.

في المقابل فإن المؤيدين للمسؤولية الاجتماعية يرون أن هناك مصالح كبيرة للشركات وأصحاب الأعمال في تبني مذهب المسؤولية الاجتماعية لأنها سوف تستفيد على المدى البعيد من نتائج ممارسة هذه المسؤولية على صعيد الاستقرار وذلك من خلال تعظيم أرباحها على المدى الطويل، كما يرى المؤيدون لفكرة المسؤولية الاجتماعية أن منظمات الأعمال التي تعمل من أجل مصلحتها الذاتية فشلت في المحافظة على مصلحة المجتمع، وأن هذه المسؤولية هي بمثابة رد اعتبار لمنظمات الأعمال وعلى ذلك فغن المسؤولية الاجتماعية هي الخيار الأفضل والرشيد لنجاح منظمات الأعمال في بيئتها المحلية.

ونتفق مع الآراء المؤيدة لقيام منظمات الأعمال بمسؤوليتها الاجتماعية لان الأعمال بدون مسؤولية اجتماعية سوف تحمل آثار سلبية على أصحاب الأعمال أنفسهم، فقيام منظمات الأعمال بالتبرع بجزء من دخلها لصالح الأهداف البيئية فإنها بذلك تحصل على ثقة العملاء الداخلين والخارجيين وكذلك المجتمع المحيط بها، وبالتبعية تزداد أرباح المنظمة وهذا ما يحتاجه أصحاب الأعمال.[2]

ويمكن توضيح الاختلاف بين كلا من مؤيدي ومعارضي المسؤولية الاجتماعية في الجدول التالي:

---

[1] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[2] أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية، مذكرة ماجستير في الإدارة والسلوك التنظيمي، كلية التجارة، جامعة أسيوط، سنة 2010، ص ص: 12-14.

الجدول رقم 02: مقارنة بين مؤيدي ومعارضي المسؤولية الاجتماعية:

المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية	المعارضون للمسؤولية الاجتماعية
– تسبب منظمات الأعمال العديد من المشاكل وبالتالي من الواجب عليها المساهمة في حلها. – تعتبر منظمات الأعمال جزءا من المجتمع ولهذا يجب عليها أن تساهم في تطوره. – لدى منظمات الأعمال العديد التي تؤهلها للمساعدة في حل بعض المشاكل. – منظمات الأعمال تمثل شريك في المجتمع مثلها مثل الحكومة. – مشاركة منظمات الأعمال في حل بعض القضايا الاجتماعية تقلل من تدخلات الدولة وتكون النتيجة النهائية حرية أكبر ومرونة أعلى في صناعة القرار لدى تلك المنظمات.	– يتمثل دور منظمات الأعمال في تعظيم فوائد الملاك فقط. – هناك احتمال لحدوث صراع المصالح. – تفتقر منظمات الأعمال للخبرة في إدارة برامج المجتمع. – في التحليل النهائي سوف يدفع المجتمع ثمن مساهمة منظمات الأعمال في حل المشاكل الاجتماعية على شكل أسعار مرتفعة. – تمتلك العديد من منظمات الأعمال قوة كبيرة وأي تدخل من قبلها في المجالات الاجتماعية سيزيد من قوتها وتأثيرها.

المصدر: الآغا مروان سليم إبراهيم، 2008 نقلا عنه Neihrich and Koontz 1994

خلاصة الفصل:

من خلال تناولنا للإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في هذا الفصل توصلنا إلى أن المسؤولية الاجتماعية التزام ووفاء ومواطنة وشراكة، فلم تعد خدمة المجتمعات وبناء الأوطان ورعاية الأفراد أمرا يختص بالوزارات والجهات الخيرية بل يتعدى الأمر ذلك ليكون القطاع الخاص شريكا أساسيا، في التنمية والبناء وصناعة الأجيال وتحقيق الرفاهية ودعم الاقتصاد وحماية البيئة وحفظ الدين والقيم وهي صورة من صور الرقي الحضاري من باب معرفة الفضل لأهل الفضل من رجال أعمال ومؤسسات ممن لهم مسؤولية اجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية مسؤولية خيرية إنسانية أخلاقية، قانونية واقتصادية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمصارف الإسلامية

تمهيد:

مع تزايد الدور التي تقوم به البنوك التجارية وتفردها في الأسواق المالية.

ازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية ومن هذا المنطلق ظهرت المصارف الإسلامية وبدأت بتفعيل دورها في خدمة الاقتصاد الإسلامي، حيث أصبحت هذه المصارف لها دورا مؤثرا وبارزا في اقتصاديات الدول الإسلامية.

وقد عرفت المصارف الإسلامية انتشارا كبيرا في العالم الإسلامي وغير الإسلامي، ليحقق بذلك حلم الكثير من المتعاملين الذين طالما شعروا بحرج مع تعاملهم بالفائدة الربوية.

وقد وضع البنك الإسلامي لنفسه منهجا في التمويل يختلف عن غيره من المؤسسات غير الإسلامية، حيث يستمد هذا البنك كل معاملاته من أحكام الشريعة الإسلامية كما يهتم بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية كغيره من المؤسسات.

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** عموميات حول المصارف الإسلامية.
- **المبحث الثاني:** موارد ووظائف المصارف الإسلامية.
- **المبحث الثالث:** تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليست في حياة الأمة الإسلامية فحسب، بل أيضا في واقع بعض الشعوب الأخرى، وذلك نظرا للخدمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تقدمها.

المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية وأهم مظاهر تطوره

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة الهدف نسبي مقارنة مع المؤسسات المصرفية التقليدية.

أولا: نشأة المصارف الإسلامية:

جاءت نشأة البنوك الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة لتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة، إذ يعد تحريم الربا المسوغ الديني لنشوء المصارف الإسلامية وغن تحقيق الأهداف الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية، يعد بمنزلة الدافع الاقتصادي لنشوئها.

ويعود ظهور المصارف الإسلامية إلى عام 1940 م عندما أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل من دون فائدة، وبعدها في أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنهجي يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذا تطبيقيا في مصر مع بداية الستينات.[1]

وفي عام 1963 تأسس أول بنك خال من مبدأ الفائدة هو بنك الادخار في مدينة (ميت غمر) المصرية على يد الدكتور (أحمد النجار)، وسرعان ما تأسس عدد من المصارف الإسلامية فاعتبر عقد السبعينات من القرن العشرين ميلادي مرحلة تأسيس المصارف الإسلامية، أما عقد الثمانينات فاعتبر عهد إثبات مكانة تلك المصارف جدارتها.

وفي التسعينات من القرن الميلادي العشرين انتشرت المصارف الإسلامية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا فقد ازداد عدد تلك المصارف وتم فتح عدة فروع لها في أنحاء العالم، وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية في سنة 2000 م 187 مصرفا إسلاميا.

ثم اتسعت رقعة المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي وفي الدول الغربية التي يوجد بها جاليات إسلامية كبيرة حتى وصل عددها في العالم إلى 256 مؤسسة في أواخر 2004 م.

تنتشر المؤسسات المالية الإسلامية في أكثر من 60 بلدا أي ما يقارب ثلث دول العلم، وتحتضن الصناعة المعرفية في الوقت الحاضر ما يزيد عن 260 مصرف وينمو القطاع المصرفي الإسلامي بمعدلات

[1] حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، طبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ،2011 ص 23.

كبيرة جدا تفوق 20% سنويا ما يعكس الأهمية المتنامية للعمل المصرفي والمالي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

ثانيا: مظاهر تطور المصارف الإسلامية:

تعتبر المظاهر التالية من أهم المؤشرات على تطور العمل المصرفي الإسلامي في العالم.

1- حققت المصرفية الإسلامية العديد من الانجازات خلال عام 2010، من أهمها معدل النمو خلال عام الأزمة.

2- كثرة وانتشار المؤتمرات السنوية التي تناقش أعمال المصارف وتطويرها.

3- انتشار الهيئات والمجالس والمجامع الخاصة بالبنوك الإسلامية مثل: المجلس العام للبنوك الإسلامية (CIBAFI) وهيئة المحابة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.

4- صياغة وتطوير معايير محاسبية تناسب أعمال المصارف الإسلامية حيث تم إصدار معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية في منتصف التسعينات والتي يتم تطويرها وتحديثها باستمرار منذ ذلك الحين.

5- زيادة الأبحاث والكتب المؤلفة في هذا المجال خاصة في الخمس سنوات الأخيرة.

6- زيادة قوة المصارف الإسلامية بشكل عام في معظم البلدان التي تمارس فيها أعمالها حيث أن حجم الصناعة المصرفية الإسلامية بلغ عام 2010 إلى حدود التريليون دولار أمريكي.

7- إصدار قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية في كثير من دول العالم أو على الأقل تخصيص جزء من قوانين البنوك ليعالج أعمال المصارف الإسلامية من ناحية قانونية.

8- إنشاء مصارف إسلامية في الدول الاشتراكية مؤخرا مثل سوريا ولبنان.

9- أحد أبرز التطورات التي شهدتها المصرفية الإسلامية عام 2010 كان العمل بقانون الحياد الضريبي نحو المنتجات المالية الإسلامية في العديد من دول الغرب.[2]

[1] خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى والثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان سنة 2008- 2011، ص ص: 33-34.

[2] حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص ص: 46-47.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية

سنتناول بعض التعاريف المتعلقة بالبنوك الإسلامية ثم سنتطرق بعد ذلك إلى بعض أهم خصائصها:

أولا: مفهوم المصارف الإسلامية:

تتعدد تعاريف المصارف الإسلامية لدرجة أنه يصعب على الباحثين والمنظرين لفكرة البنوك الإسلامية وضع تعريف محدد ودقيق يعبر المعنى الحقيق للبنك الإسلامي، وهذا راجع لتعدد وظائفها وفيما يلي نورد بعض من هذه التعاريف:

1- المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

2- يقصد بالمصارف أو البنوك الإسلامية كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية بوصفه تعاملا محرما شرعا.[2]

3- وقد عرفتها اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا".[3]

وعلى الرغم من وجود عدد من التعاريف للبنك الإسلامي إلا أنه يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا لا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة".

ثانيا: خصائص المصارف الإسلامية:

من المعلوم أن للمصارف الإسلامية خصائص ومميزات تتميز بها عن المصارف الأخرى، وذلك لأنها تختلف عن تلك المصارف في النظام الاقتصادي الذي تحتكم إليه اختلافا واضحا مما يترتب عليه اختلافا عن تلك المصارف من حيث الغاية والهدف، وعلى هذا الأساس فإنه لابد من أن تكون لهذه المصارف خصائص تميزها عن غيرها.

وفيما يلي عرض لأهم هذه الخصائص:

---

[1] حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[2] بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2012، ص: 18.

[3] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادرتها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص: 110.

1- المصارف الإسلامية لا تتاجر بالديون ولا تتعامل بالربا مهما كانت صوره وأشكاله إيداعا أو قرضا، قبولا أو خصما، أخذا أو عطاءا، سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

والتزام المصارف الإسلامية بعدم التعامل بالربا هو التزام بهدي القرآن الكريم في عدة آيات قرآنية مثل قوله تعالى:" **وَ"أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ".[2]

وقوله سبحانه وتعالى:" **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**".[3]

2- التزام المصارف الإسلامية بتعاملاتها المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية.[4]

3- تجميع المدخرات وتوجيهها لتمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- تقديم خدمات مصرفية للجمهور والخالية من الربا أو التعاملات المحرمة الأخرى.

5- تسهيل أداء فريضة الزكاة على المساهمين والمودعين المكلفين من خلال فتح صناديق خاصة لتجميع أموال الزكاة وإعادة توزيعها إلى مستحقيها شرعا.

المطلب الثالث: مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

لمعرفة الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية نقوم بوضع الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
النشأة	- ظهرت نتيجة تطورات تاريخية وسياسة واجتماعية ودينية في البلاد الإسلامية، وكان الدافع الأساسي لها دينيا.	- ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان أخرها الصرافة.
أساس التعامل	- تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، واستبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات.	- تقوم على أساس الفائدة المصرفية.

[1] محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008 ص:90.

[2] سورة البقرة الآية 275.

[3] سورة آل عمران الآية 130.

[4] نعيم علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار جدلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 297.

الإيراد	– تطبيق قاعدة الغنم بالغرم، أي قبول الناتج سواءا كان ربحا أو خسارة.	– الإيراد المبني على أساس الفائدة المصرفية، محدد ومتفق عليه مسبقا.
النقود	– وسيلة توسط في المبادلات ومقاييس للقيم (تجارة بالنقود).	– سلعة يتم الاتجار بها ويتم تحقيق ربح من الفرق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة (تأجير النقود)
أشكال التمويل	– على أساس البيوع، والإجارة والمشاركة...إلخ	– على أساس الإقراض في شكل قرض مباشر، تسهيلات غير مباشرة.
التكافل الاجتماعي	– في صورة تبرعات وقرض حسن وزكاة.	– في صورة تبرعات.
الهيكل التنظيمي	– لا يوجد جاري مدين (إلا في أضيق الحدود على سبيل الاستثناء). – قسم بيوع ومشاركات وإجارة. –لجنة فتوى، صندوق قرض حسن، صندوق زكاة، صندوق الغارمين.	– قسم إدارة القروض والجاري مدين من أقوى الأقسام في المصرف.
التخصص	– يغلب عليها طابع المصارف الشاملة التي تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة واستثمارية.	– قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين، وقد بدأ مفهوم المصارف الشاملة ينتشر.

المصدر: محمد محمود العجلوني (البنوك الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2008، ص ص: 121– 122.

المبحث الثاني: موارد ووظائف المصارف الإسلامية

تعتمد المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى على الموارد المالية في تأدية مختلف الأنشطة، وتتنوع مصادر هذه الأموال ويختلف حجمها النسبي في ميزانية المصرف، كما تقوم هذه المصارف بوظائف متعددة.

المطلب الأول: مصادر الأموال وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب لأهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وصيغ تمويلها.

أولا: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

سيتم التعرف على أنواع هذه المصادر من خلال النقاط التالية:

1- المصادر الداخلية:

وتشمل المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية المصادر التالية:

أ- **رأس المال:** يشمل رأس المال كل ما يقدمه المساهمون من مبالغ مالية مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، ويستخدم في اقتناء الأصول الثابتة لبداية نشاط المصرف، ويمكن أن تطرأ عليه تغيرات، إما بالزيادة أو النقصان خلال الفترة التي يمارس حينها المصرف أنشطته.

ويشترط في رأس المال أن يكون مدفوعا بالكامل دون أن تكون هناك حصص مستحقة في ذمة أصحابها، على عكس ما هو متعارف عليه بالنسبة للمصارف التقليدية أين يمكن لرأس المال المدفوع أن يكون من رأس المال المصرح به، على أن يبقى ذلك الجزء دين على بعض الشركاء.[1]

ب- **الاحتياطات:** يقصد بالاحتياطات تلك الأرباح المتحققة من أعمال البنك غير الموزعة، وتعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وهي جزء من حقوق ملكية المساهمين كونها بالأصل تمثل أرباحا كان يجب أن توزع عليهم.

وتجد الاحتياطات في البنوك الإسلامية مشروعيتها في وجوب الحفاظ على راس المال كاملا وتعويضه في حالة الخسارة من الأرباح المحتجزة، ومعروف أيضا في الفقه الإسلامي أنه لا ربح بعد سلامة رأس المال، ولهذا قرر الفقهاء أن الربح وقاية لرأس المال وانه جابر له من الخسران الذي قد يلحق به.[2]

---

[1] أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف 2012، ص: 24.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

ج- المخصصات: يحتجز قسم منها لمقابلة النقص في الموجودات أو هبوط قيمة الأوراق المالية وقد يحصل المصرف على موارد إضافية مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمينات المودعة من قبل الزبائن كغطاء عن الاعتمادات المفتوحة، أو كغطاء من خطابات الضمان وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.[1]

2- المصادر الخارجية:

وتشمل المصادر الخارجية الأموال في المصارف الإسلامية على:

أ- ودائع تحت الطلب:

الودائع تحت الطلب لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، وإنما استخدامها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة المصارف بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد، تعد الأرباح المحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع نظرا لأن المصرف ضامن لرد حق هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيق للقاعدة الشرعية (الخراج بالضمان).[2]

ب- الودائع الادخارية:

يقوم هذا النوع من الودائع في البنوك الإسلامية بفتح حسابات لدفع المدخرين الصغار على التعامل معها، واعتبرها البعض بأنها مثل الحسابات الجارية للمودع السحب منها ما شاء وفي أي وقت، ما عدا إذا اتفق مع البنك على أن يأخذ هذا الأخير أمواله بناءا على المضاربة وهي تأخذ نصيبها من مردودية الاستثمارات التي يباشرها البنك.

إن الودائع الادخارية لدى البنوك الإسلامية قد تكون أيضا عامة أو مخصصة وتأخذ هذه الأخيرة شكل الادخار وتسجل البنوك الإسلامية كل عملية تهم الحسابات الادخارية في دفتر يقدم لكل مودع عند فتح الحساب يدعى دفتر التوفير أو دفتر الادخار.[3]

ت- الودائع الاستثمارية: وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية، بغرض الحصول على أرباح، نتيجة قيام المصرف باستثمار تلك الأموال، وتخضع تلك الأموال للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، وتعد هذه الودائع أهم صدر من مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

وتأخذ ودائع الاستثمار صورة عقد مضاربة بين أصحاب هذه الأموال (المودعين) وبين المصارف الإسلامية، تقوم المصارف بموجب هذا العقد باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها تلك المصارف، ويجب أن تعدد هذه النسبة مقدما في العقد وتعد هذه النسبة عائد العمل للمصرف كالمضارب في أمواله.[4]

---

[1] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص: 178.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 196.

[3] خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، الجزائر، ص: 85.

[4] نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 163-164.

ثانيا: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية:

بعد أن ظهرت المصارف الإسلامية لم تستطع الاعتماد على أسلوب القرض كما هو معمول به في المصارف التقليدية التي لا تتفق خدماتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها لذا كان لابد من إيجاد بدائل وأساليب تمويلية جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وفيما يلي عرض لأهم هذه الأساليب:

1- صيغة التمويل بالمضاربة:

تعد صيغة المضاربة من أهم أساليب الاستثمار المهمة في النظام الإسلامي المعاصر إذ أن هذه الصيغة تتميز بكفاءة عالية وتعمل على تجميع المدخرات ووضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها.

والمضاربة هي شراكة بين العامل ورأس المال يتفقان على اقتسام الأرباح عند تحقيقها بنسبة محددة أما في حالة الخسارة فيخسر العامل جهده ويخسر صاحب رأس المال ماله.

إن نجاح عقد المضاربة بوصفه بديلا عن النظام الربوي التقليدي في تنمية جميع المفاصل الاقتصادية مرتبط أساس بتعزيز عامل الثقة بين الأطراف الثلاثة.[1]

2- صيغة المشاركة:

هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها الاشتراك في الأموال لاستثمارها في مشاريع، بحيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معا، ومن ثم يتحمل جزءا من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص وتنوع المشاركة إلى عدة أنواع أهمها المشاركة المتناقصة، المشاركة الثابتة، المشاركة المتغيرة.[2]

أ- المشاركة الثابتة (طويلة الأجل):

هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريك في ملكية هذا المشروع وشريك كذلك في كل ما ينتج من ربح أو خسارة نسبة متفق عليها.

ب- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

ث- المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تأخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام.[3]

---

[1] حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45-48.

[2] سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2014-2015، ص: 51.

[3] خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص: 72-73.

3- صيغة التمويل بالمرابحة:

تعتبر صيغة المرابحة من بين الأساليب التمويلية الأكثر استخداما من طرف المصارف الإسلامية، فالمرابحة هي بيع سلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم للعاقدين.

وتتم خطوات المرابحة في المصارف الإسلامية على النحو التالي: [1]

- يتقدم العميل للمصرف بطلب شراء سلعة يحدد مواصفاتها الكاملة.
- يقوم المصرف بدراسة الطلب المقدم إليه وفي حالة الموافقة على شراء السلعة لنفسه إذا لم تكن موجودة لديه يوضح للعميل الثمن الذي سيشتري به السلعة.
- يقوم المصرف بإبرام عقد وعد مع العميل.
- يشتري المصرف بعد ذلك السلعة لنفسه طبقا للمواصفات المطلوبة ويتملكها.
- بعد تملك المصرف للسلعة واستلامها يقوم بتحرير عقد البيع بينه وبين العميل حيث تسري أثاره طبعا لأحكام البيوع في الشريعة الإسلامية.

وحتى يصبح عقد المرابحة صحيح يجب توفر الشروط التالية:

- أن يكون ثمن السلعة معلوم.
- أن يكون الربح معلوم لأنه جزء من الثمن.
- أن يكون المبيع حاضر وبجميع المواصفات المتفق عليها في العقد.
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا خاليا من الربى.

4- صيغة التمويل بالسلَمْ:

السلَمْ عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا، والآخر يستلم سلعة آجلة فهو بيع سلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في مجلس العقد ومن الشروط المكملة للسلَمْ نجد:

- اشترط الفقهاء جنس المسلم فيه، إذا كان مما يعرف بالجنس كالحنطة أو الشعير أو غيرها.
- اشترطوا قدر المسلَمْ فيه ويتم ذلك بالكيل والوزن.
- أم يكون المسلم فيه دين في الذمة، إذ لا يجوز السلم فيما لا يثبت في الذمة كالعقارات.
- أن يكون المسلّم فيه عام الوجود عند حلول الأجل.
- أن يتم تسليم رأس المال في مجلس العقد حتى لا يؤدي غير ذلك إلى الوقوع في بيع المؤجل بالمؤجل الذي ورد النهي عنه.

وهناك صورتان لعمليات بيع السلَمْ: [2]

---

[1] أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54-55.

[2] مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012 ص ص: 284-288.

- **الصورة الأولى:** يتم التعاقد بين البك باعتباره رب السلَمْ والعميل المورد (المسلّمْ إليه رأس المال للعمل به) شريطة أن يتسلم البنك السلعة محل العقد في أجل محدد.

- **الصورة الثانية:** يتم التعاقد بين البنك الإسلامي والعميل المورد شريطة أن يقوم البنك الإسلامي بإعطاء توكيل وتفويض للعميل نفسه أو أحد الشركات المتخصصة التابعة للبنك ببيع السلعة نيابة عنه وذلك مقابل حصوله على أجر وكالة محدد سلفا.

5- صيغة التمويل بالإستصناع:

هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل ويقال للمشتري (مستصنع) الشيء وللبائع (صانع) وللشيء (مصنوع) وهو عقد يشبه السلَمْ لأنه بيع معدوم وأن الشيء المصنوع ملتزم عند العقد في ذمة الصانع، ولكنه يفترق عنه من حيث أنه لا يجب فيه تعجيل الثمن، ولا يكون المصنوع مما يوجد في الأسواق.

ويشبه الإجارة ولكنه يفترق عنها من حيث أن الصانع يصنع مادة الشيء المصنوع من ماله ومن شروط عقد الاستصناع : [1]

- بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته فلابد من أن يكون معلوما.
- أن يكون مما يجري فيه تعامل الماس من أواني وأحذية وأمتعة الدواب ونحوها، ولا يجوز الاستصناع في الثياب لعدم تعامل الناس به.

وهذا الشرط يصح في زمانهم وأعرافهم لأنه مبني على العرف والزمان، ولكن في زماننا يصح الاستصناع بما تعارف الناس عليه واحتاجوه في حياتهم.

- ألا يكون فيه أجل فإن حدد أجل التسليم المصنوع انقلب العقد سلَماً.

6- صيغة التمويل بالإجارة:

من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم والإجارة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة ومن شروطها:

- يجب أن تكون السلعة المؤجرة من السلع المباح استعمالها.
- يجب أن تكون السلعة من الأصول ذات المنفعة.
- يمكن أن ينتهي عقد الإجارة بإرجاع السلعة إلى المؤجر، أو أن يمتلكها المستأجر في نهاية العقد.
- يجب تحديد المدة التي سيتم إيجار السلعة فيها، وتحديد المبلغ الذي سيستحق المؤجر.
- يحق للمؤجر مطالبة المستأجر التعويض عن الأضرار التي قد تلحق بالسلعة المؤجرة.
- تستحق الأجرة المتفق عليها فور تأجير السلعة.

ومن أنواع الإجارة نذكر ما يلي: [2]

---

[1] أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، عمان، 2010، ص ص: 50-51.

[2] خلفان أحمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 174-178.

1- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية ويتضمن عقد الإيجار المنتهي بتمليك التزام المستأجر بشراء الأصل الرأسمالي.

2- **التأجير التمويلي:** تعتمد هذه الصيغة على عقد يبرم بين شركة التأجير التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة إستأجار أجهزة لمصنع يقوم بإدارته بنفسه ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل المؤجر طوال فترة الإيجار.

3- **التأجير التشغيلي:** تتميز صيغة التأجير التشغيلي بأن إجراءاتها شبيه بصفقات الشراء التأجيري قصير الأجل.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف المصارف الإسلامية:

يمكن القول أن المصارف الإسلامية تستهدف تحقيق منفعتها، والقيام بوظائفها في إطار الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية ونصوصها.

أولا: أهداف المصارف الإسلامية:

للبنك الإسلامي مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يمكن توضيحها فيما يلي:[1]

1- **الهدف التنموي:** تساهم البنوك الإسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية، إنسانية في إطار المعايير الشرعية وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلي:

- تعمل على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي.
- تسعى البنوك الإسلامية إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي.
- تهتم بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة.

2- **الهدف الاستثماري:** تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائدها وتتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي في النواحي التالية:

- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة والقضاء على البطالة.
- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- العمل بكافة الطرق على إنماء الاستثمار.

3- أهداف اجتماعية: تتمثل في المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل فيها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمزج بينهما وعدم الفصل بين الجانب الاجتماعي والجانب المادي، ويأتي

[1] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة " كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية"، جامعة المسيلة، الجزائر 2013، ص ص: 238- 239.

على رأس هذا الهدف إحياء فريضة الزكاة لتحقيق التكامل بين أفراد المجتمع التزاما بمراعاة حق الله في المال الذي نحن مستخلفون فيه.[1]

4- **أهداف إبتكارية:** تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على جذب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية الجارية أو المستثمرين، وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمات البنكية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق البنكية لابد لها من مواكبة التطور البنكي وذلك عن طريق ما يلي:

- ✓ ابتكار صيغ التمويل حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في جلب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة ولذلك يجب على البنك أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية.[2]

[1] محمود حسين الوادي وآخرون مرجع سبق ذكره ص: 191.

[2] مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية تخصص مالية دولية، جامعة وهران سنة 2012، ص ص: 28-29.

الشكل رقم 03: أهداف البنك الإسلامي:

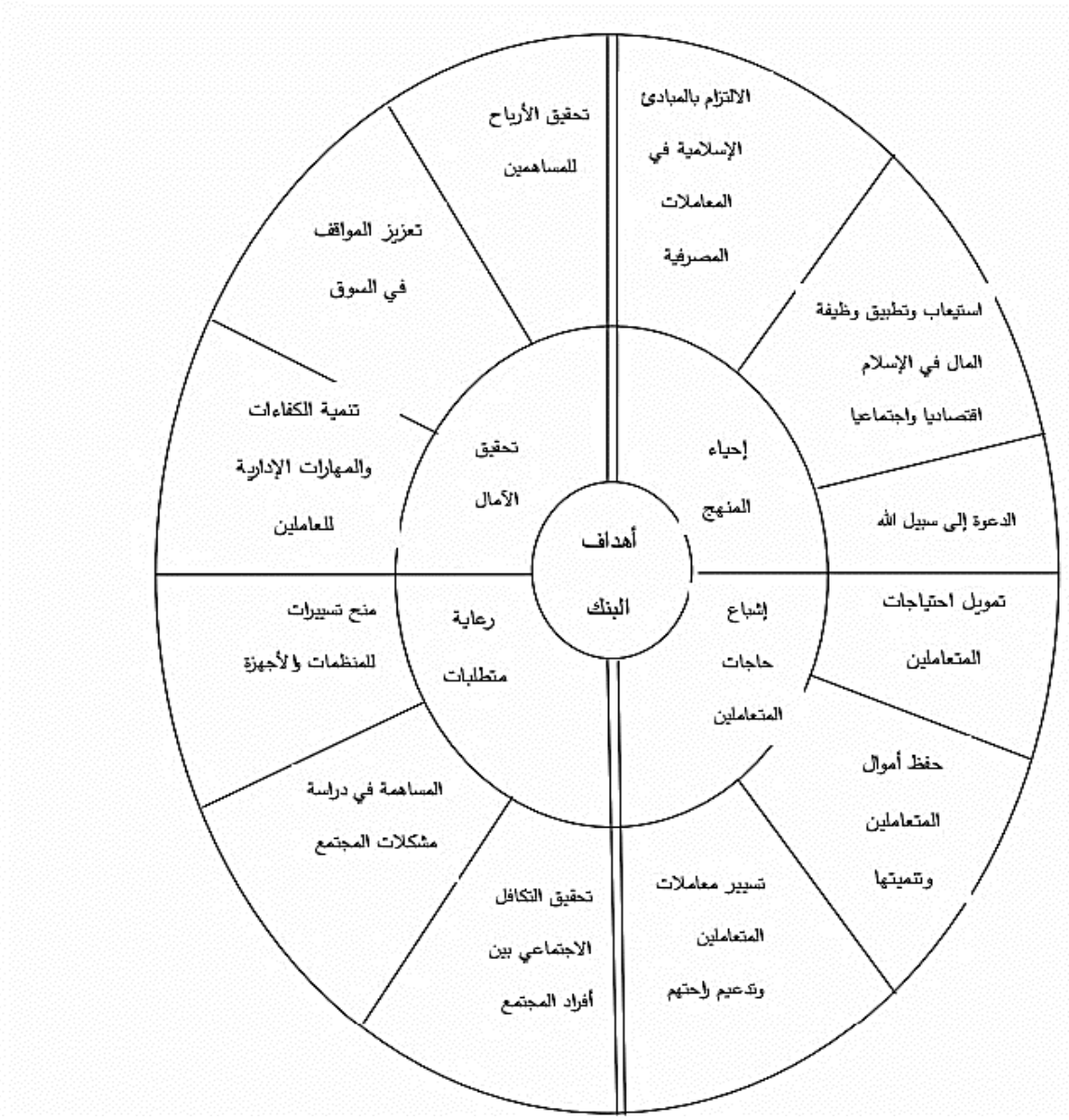

المصدر: خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 155.

ثانيا: وظائف المصارف الإسلامية:

تمارس المصارف الإسلامية كافة الوظائف التي من شأنها تحقيق الأهداف المنوطة بها في إطار الشريعة الإسلامية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى: القيام بالخدمات الاجتماعية وفيما يلي لغرض أهم هذه الوظائف المختلفة بقدر من التفصيل:

1- الخدمات المصرفية:

يقوم المصرف الإسلامي بتقديم هذه الخدمات مقابل أجر محدد مثل الحولات والشيكات وفتح الاعتمادات، وإصدار خطابات الضمان، وخدمات استشارية، خدمات الصراف الآلي من خلال الاستفسار عن الرصيد أو طباعة كشف الحساب أو التحويل من الحساب الجاري إلى التوفير أو بالعكس وتغيير الرقم السري. أو إصدار بطاقات خاصة للتسوق على شبكة الانترنيت بكل أمان وغيرها من الخدمات الأخرى.[1]

2- تعبئة وقبول الأموال:

تعمل المصارف الإسلامية على نشر السلوك الادخاري ومحاربة الاكتناز وتقوم بتعبئة المدخرات تمهيدا لتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة، ولها في ذلك أن تتخذ كافة الوسائل اللازمة التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.[2]

3- توظيف الموارد المالية للمصارف الإسلامية في الأنشطة الاستثمارية:

تتعدد أساليب الاستثمار المتاحة لتوظيف الأموال في المصارف الإسلامية، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

أ- الاستثمار المباشر: في هذه الحالة يكون المصرف مضاربا بنفسه، فيقوم باستثمار الأموال في مشروعات يتولى إنشائها وإدارتها، كما يقوم بالاتجار المباشر في السلع والخدمات.

ب- الاستثمار بالاشتراك مع الغير: في هذا النطاق تقوم المصارف الإسلامية ببدائل هامة للإقراض بفائدة محددة سلفا وتأخذ المشاركات مع الغير في المصارف الإسلامية صورا عديدة يمكن الإضافة إليها عند الحاجة وفي إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

ت- المرابحة لأمر بالشراء: تأخذ المرابحة في نشاط المصارف الإسلامية في الواقع صورة مرابحة للأمر بالشراء ويتم تقيدها بأن يقوم المصرف بناءا على طلب العميل بشراء سلعة ذات مواصفات محددة يعلم العميل ثمن شرائها والتكاليف الأخرى اللازمة لتوريدها ويتعهد العميل بأن يشتريها بتكلفة شرائها مع إضافة ربح معقول متفق عليه للبنك.

ث- بيع السلم: في هذا الإطار يقوم المصرف بتقديم الثمن للعميل على دفعة واحدة أو دفعات يتعين على العميل أن يسلم السلعة للمصرف بالمواصفات التي اتفق عليها وفي المكان والزمان المحددين بالعقد.

ج- القروض الحسنة: ونشير في ذلك إلى تقديم جانب من السيولة الحرة المتاحة للمصارف الإسلامية من الحسابات الجارية في شكل قروض حسنة استثمارية واستهلاكية بدون فوائد.[3]

---

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 25-26.

[2] نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 43.

[3] نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، الطبعة الثانية، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص: 394-396.

4- **الخدمات الاجتماعية:** بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف الإسلامي فإنه في الوقت نفسه يقوم بتقديم بعض الخدمات ذات البعد الاجتماعي ومن أهمها ما يلي:

أ- جمع وتوزيع الزكاة: يقوم المصرف الإسلامي بإخراج زكاة أموال المصرف وزكاة أرباح المساهمين وزكاة من يوكله من المودعين لديه والمتعاملين معه وأموال مشاريعه وغيرها من الخدمات الأخرى.

ب- القرض الحسن: حيث يقوم المصرف الإسلامي بتخصيص مبلغ محدد للمحتاجين من عملائه يقدم لهم على شكل قرض حسن لأجل محدود بدون أي فائدة، ويحق للمصرف أن يتقاضى التكاليف الإدارية على أن لا ترتبط بأجل القرض أو مبلغه وعادة ما يكون قصير الأجل يستخدم لمواجهة نقص مؤقت في السيولة.

ت- خدمات ثقافية اجتماعية وعلمية ودينية: يساهم البنك بتقديم خدمات مثل بناء المساجد والمراكز العلمية الإسلامية وإصدار المجلات العلمية التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي ونشر الوعي المصرفي الإسلامي والمساهمة في عقد المؤتمرات العلمية المتخصصة بالعمل المصرفي.[1]

المطلب الثالث: أهم التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية بعض التحديات الواجب معالجتها لضمان قوة واستقرار هذه الصناعة، وبحيث تصبح بمنأى عن الهزات والخدمات كتلك التي شهدتها الصناعة المصرفية التقليدية منذ عام 2008.

1- ضرورة توافر التقارب والتنسيق المشترك بين كافة الجهات الرقابية التي تتواجد فيها الصناعة المصرفية الإسلامية، من أجل المحافظة على استقرار هذه الصناعة، وهذا يتأتى من توحيد المعايير وتطبيقها على كافة أشكال العمل المصرفي الإسلامي.

2- العمل على إيجاد البنية اللازمة للتعامل مع موضوع إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية.

تحظى البنوك التقليدية بميزة اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض في حال الحاجة إلى السيولة، في حين لا تحظى البنوك الإسلامية بهذا التسهيل، كما وأن البنوك الإسلامية تودع أموالها لدى المصارف المركزية دون تقاضي أي عائد وهذا الأمر يمكن أن يكون من التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية وتكون المصارف غير قادرة على إدارة السيولة لديها.

3- تعتبر الصناعة المصرفية صناعة متغيرة ومتطورة وبالتالي تحتاج لكوادر مؤهلة للتعامل مع التطورات وتكون قادرة على الارتقاء بها إلى مستويات مرتفعة وهذا يتطلب التنسيق والتعاون بين معاهد التدريب في الدول التي تتواجد بها المصارف الإسلامية.

4- التوافق على بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمور الشرعية، ضرورة توحيد المفاهيم المتعلقة بقضايا الشريعة حتى لا يكون هناك اختلاف في التفسير بين مختلف السلطات الرقابية، لذلك لابد من إيجاد التوافق

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 306-307.

والتوحيد بين مختلف السلطات الرقابية التي تعمل بها الصناعة المصرفية لضمان الاتساق في التفسير على كافة القضايا التي تواجه الصناعة المصرفية.

5- العمل على تطوير مؤشرات السلامة الكلية التي تضمن سلامة الصناعة المصرفية والتي تساعد على مراقبة أداء هذه المصارف، مما يساعد على الاستقرار المالي.

6- ضرورة العمل على إيجاد مؤسسات تصنيف للمصارف الإسلامية قادرة على التعامل مع التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية وفي نفس الوقت العمل على إجراء تصنيف شامل لكافة القضايا التي تتعلق بالمخاطر التي تكمن في عمل البنوك الإسلامية.[1]

[1] إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، 2013، أبو ظبي، الإمارات، صندوق النقد العربي، ص ص: 37-38.

المبحث الثالث: تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية

إن الالتزام المستمر بتطبيق المسؤولية الاجتماعية من طرف المصرف الإسلامي يقتضي ضرورة الإتيان بقضية المسؤولية الاجتماعية رئيسا ومرؤوسا وأن هذا الأمر يبقى واجبا تؤديه نحو المجتمع وليس تفضلا عليه.

المطلب الأول: العوامل الدافعة لممارسة المصارف لمسؤوليتها الاجتماعية

هناك العديد من العوامل الضرورية التي يجب الاهتمام بتدعيمها بما يساعد البنوك الإسلامية على ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية ومن أهم هذه عوامل:[1]

أولا: العوامل الدافعة لتطبيق المصارف لمسؤوليتها الاجتماعية:

ويتم ذلك من خلال توفير برامج التنمية الإدارية وبرامج التهيئة الميدانية والتي تعمل على مساعدتهم على استيعاب أبعاد المفهوم الموسع للمسؤولية الاجتماعية خاصة في تلك العناصر:

1- إن التكاليف التي يتحملها البنك نتيجة المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية ستكون لها أثار إيجابية على مكانة البنك في المجتمع ولو على المدى البعيد.

2- أنه يجب على البنوك أن توازن بين كلا من أهدافها الاقتصادية وأهدافها الاجتماعية حتى تتمكن من الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية.

3- إن مساهمة البنك في حل المشاكل الاجتماعية يتم أخذها في الاعتبار عند الحكم على مدى كفاءة إدارة البنك.

4- أن هناك مسؤولية على البنك اتجاه مختلف الأطراف ذات المصلحة وليس فقط أمام المساهمين.

ثانيا: الاهتمام بالقضايا والمشكلات الاجتماعية في المجتمع يتكامل مع أعمال المصرف:

وهناك العديد من المتغيرات التي تعمل على تدعيم هذا العامل لدى المسؤولين بالبنك ومن أمثلتها:

1- يمثل عملاء البنك والمستفيدون من خدماته جزءا هاما من عناصر المجتمع.

2- إن المجتمع بعناصره المختلفة يمثل صاحب الفضل الأول في نشأة البنك وممارسته لأوجه نشاطه المختلفة ومساعدته في تحقيق الأرباح، مما يتطلب المحافظة على عناصره والاهتمام بمتطلباته وفاءا لفضله في نشأة البنك واستمرارية نجاحه.

3- تشجيع الأفراد والمنظمات بالمجتمع على المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتوجيه أنشطتهم بما يساعد البنك على الاستفادة منها للوفاء بمسؤوليته الاجتماعية، ويجب الاهتمام بهذا العامل لما له من أهمية كبرى، وذلك من خلال:

أ- استفادة البنك من خلال ما يقدمه الأفراد والمنظمات وأجهزة المجتمع من أفكار ومقترحات.

[1] أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

ب- التعاون بين البنك وغيره من المنظمات من أجل المساهمة في توفير العديد من مجالات المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع.

ثالثا: تطوير وتنمية التوجيهات المصرفية بما يخدم أداء المصرف الإسلامي لمسؤوليته الاجتماعية:

تتمثل مصادر تلك التوجيهات في جانبين أساسيين، الجانب الأول اللوائح والقوانين الحاكمة لنشاط البنك، ويجب تنمية هذا العامل لما له من أثر كبير على مدى وفاء البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية وذلك من خلال:

1- تسيير لوائح وقوانين البنك لأداء مختلف أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية بما يحقق الأرباح للمساهمين.

2- إسهام القرارات التي يتخذها مجلس إدارة البنك الإسلامي من آن لآخر في تحديد طبيعة ومجال الأنشطة التي يلتزم بها البنك الإسلامي.

3- إقناع المساهمين بأن نجاح البنك في أداء أنشطته المختلفة مرتبط بمدى خدمة المجتمع.

ويتمثل الجانب الثاني في البيئة المصرفية المحيطة بالبنك الإسلامي حيث تمارس البنوك الإسلامية أنشطتها وتقدم خدماتها في بيئة مصرفية متعددة الأنظمة.

رابعا: تنمية وتطوير كفاءة الكوادر المصرفية في المصارف الإسلامية:

إن القيام بممارسة المسؤولية الاجتماعية يتطلب العديد من المهارات اللازم توافرها في القائمين بهذه الأنشطة ويمكن القول أن هناك ثلاثة أنواع من المهارات الأساسية يجب توافرها تتمثل فيما يلي:

أ- المهارة العلمية: ونشير إلى مقدرة الأفراد على استخدام التفكير المنطقي ومبادئ البحث العلمي اتخاذ القرارات وتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية التي يتصدى لها البنك الإسلامي.

ب- المهارة الفنية والتطبيقية: تعني مقدرة الأفراد على استعمال البيانات والمعلومات والحقائق المتاحة في تناول القضايا والمشكلات الاجتماعية التي تواجه البنك.

ت- المهارة السلوكية: وتتمثل في مدى تفاهم الأفراد للعوامل الإنسانية التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم وعلاقاتهم بعملهم ومجتمعهم، وبيان أثر ذلك على تناول المشكلات التي تواجه البنك الإسلامي.

ولهذا يجب على إدارة البنك الإسلامي الاطمئنان إلى توافر هذه القدرات والمهارات لدى الأفراد الذين يوكل إليهم ممارسة أنشطة المسؤولية حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية بالشكل المناسب.

المطلب الثاني: المزايا المترتبة على اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية

يوجد العديد من المزايا التي تعود على المصارف الإسلامية عند تطبيقها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يمكن تلخيص أهما فيما يلي: [1]

أولا: تحسين صورة المصرف: والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين المصارف ومدى مراعاته لاعتبارات البيئة واهتماماتها بالاستثمار البشري، وهذا يسهم بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.

ثانيا: جذب الإطارات الكفأة: حيث يمثل التزام المصارف بمسؤوليتها الاجتماعية عنصر جذب للموارد البشرية المتميزة والاحتفاظ بها.

ثالثا: بناء علاقات قوية مع الحكومات: مما يساعد على حل المشكلات أو نزاعات قانونية، التي قد تتعرض لها المصارف أثناء ممارستها لمختلف نشاطاتها.

رابعا: تخفيض التكاليف: يعتبر إسهام المسؤولية الاجتماعية في تخفيض التكاليف من أهم دوافع تبنيها من قبل المؤسسات.

خامسا: كسب ثقة المجتمع: تساعد نشاطات المصارف المسؤولية اجتماعيا على كسب ثقة وتأييد المجتمع للمصارف، وهذا التأييد الاجتماعي يساعدها على توطيد علاقاتها مع زبائنها الحاليين وكسب زبائن جدد.

سادسا: اكتشاف ميزة تنافسية: يساهم مبادئ المسؤولية الاجتماعية في اكتساب المصارف الإسلامية لميزة تنافسية، تسمح لها بالتفوق والتميز على منافسيها من خلال تقليل المخاطر والتكاليف.

سابعا: زيادة العوائد والأرباح: تكمن الأهمية الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية في كونها تساهم قفي تحسين العائد المالي والأرباح ولها أثر إيجابي على أداء الأسهم.

ثامنا: رفع قدرة المصارف على الابتكار: بما أن برامج المسؤولية الاجتماعية ليست موحدة لدى كل المؤسسات الاقتصادية في كل أنحاء العالم، فإن ذلك سيشجع المصارف الإسلامية على تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وابتكار نشاطات اجتماعية وبيئة جديدة لم تتبناها باقي المصارف المنافسة.

المطلب الثالث: مبادرات المصارف الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية

اتخذت بعض البنوك الإسلامية العديد من المبادرات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتنوعت تلك المبادرات منهم من اهتم بالتكامل وآخرون تعرضوا لرعاية المعاقين، وركز البعض على قضايا البيئة وتم رصد مبادرة للحد من التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.[2]

---

[1] مختار بونقاب، تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2019، ص ص: 7-8.

[2] رمضان الشراح، المسؤولية الاجتماعية والتنمية للبنوك الإسلامية، ورشة العمل الخامس لمركز الكويت الاقتصادي الإسلامي، نوفمبر 2014، ص ص: 8-9.

1- برنامج "صدقة " لشركة تآزر للتأمين التكافلي بالبحرين: يعد من البرامج الرائدة التي طورتها المؤسسات المالية الإسلامية حيث حصلت على جائزة أفضل شركة تأمين إسلامي تقديرا لدورها في المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة وفقا للشريعة الإسلامية، أصدرته الشركة في شهر رمضان عام 2009 ويساعد برنامج صدقة المتبرعين على ادخار تبرعات تستثمرها الشركة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

2- البرامج الخيرية لبنك HSBC أمانة: تعد من البرامج الهامة نظرا لما يتمتع به البنك وفرعه الإسلامي من مكانة في عالم الاقتصاد، ويسهم البنك متعدد الجنسيات في عديد من المؤسسات الخيرية التي تقدم مشروعات تنموية متناهية الصغر مطابقة لأحكام الشريعة في الدول الإسلامية الأشد فقرا مثل باكستان، وقد أنشأ البنك بالاشتراك مع المؤسسات الخيرية مشروع جابيور للأطراف الصناعية في مدينتي كراتشي وإسلام أباد، وقد استفاد من هذا المشروع نحو 950 شخص، وتم تصميم تلك الأطراف بحيث يتمكن الشخص بعد تدريبات بسيطة من السير بطريقة عادية تشبه الأطراف الطبيعية.

3- إستراتيجيات الاستثمار في المشروعات البيئية لبنك HSBC أمانة: وضع البنك سياسات تهدف إلى خفض استهلاك الكهرباء والمياه، وانبعاث ثاني أكسيد الكربون، وفي عام 2008 وجد أن البنك حقق خفضا قدر ب 4.6% في استهلاك الطاقة و 9.9% في المياه و 4.7 % في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويضع البنك إستراتيجية استثمارية فريدة في مجال الائتمان بالقضايا البيئية مثل الاستفادة من القمامة ومشروعات الطاقة المتجددة، وفيما يخص تمويل مشروعات المياه تشير توقعات إلى أن العالم سيحتاج غلى 1,8- 3 دولار بين عامي 2006-2025 لإنشاء وتشغيل وصيانة محطات المياه، فقد استعان البنك بخبرة المؤسسة الأم سعيا وراء الاستفادة من تلك الفرصة التي تعد استثمار ضخم.

خلاصة الفصل:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية واقتصادية واجتماعية وتنموية تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

تعمل المصارف الإسلامية إلى جنب المصارف التقليدية، غير أن ما يميزها هو ابتعادها عن التعامل على أساس الفائدة سواءا في تقديم الخدمات المصرفية أو العمليات التمويلية والاستثمارية التي اجمع الفقهاء على حرمتها.

وعلى هذا الأساس نجد أن المصارف الإسلامية تنفرد بمجموعة متميزة من صيغ التمويل والاستثمار التي تميز جانب استخدامات الأموال في ميزاتها، والتي تقوم على أساس أهم قاعدتين في العمل المصرفي الإسلامي واللتان تقضيان بان الغنم لا يأتي إلا بالغرم، وأن الخراج لا يكون إلا بوجود الضمان، وهو الأمر الذي يدل على وجود اختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية من نظيرتها التقليدية.

إن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تعد بمثابة مكسب للمؤسسة وليست تكلفة كما هو الحال في المؤسسات المالية التقليدية، ويرجع هذا إلى أن أخلاقيات العمل المصرفي القائم على الشريعة الإسلامية أعطت هذا المفهوم بعدا مختلفا، كما أعطت طريقة إستراتيجية.

الفصل الثالث: تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني

تمهيد:

تأسست المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تتخذ الشريعة الإسلامية منطلقا لتعاملاتها، وبالرغم من الحداثة النسبية لتجربة نشاط المصارف الإسلامية والصعوبات التي تواجه عملها، إلا أنها استطاعت تحقيق نجاحات فالمصارف الإسلامية لا تنظر إلى عامل الربح وحده عند منح التمويل، بل تحاول خدمة المجتمع من خلال المشاركة في مشاريع تؤدي إلى التنمية، ومن بين هذه المصارف المصرف الإسلامي الأردني الذي يهتم بممارسة المسؤولية الاجتماعية بكافة مستوياتها من خلال استمرار إنفاقه على القروض الحسنة وصندوق التأمين التبادلي.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتعرض للعناصر التالية:

- **المبحث الأول:** التعريف بالمصرف الإسلامي الأردني.
- **المبحث الثاني:** واقع المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني.

المبحث الأول: التعريف بالمصرف الإسلامي الأردني

سبق القول أن العمل الصرفي الإسلامي بدأ في النصف الأول من عقد السبعينات، إلا أن البداية الحقيقية لهذا العمل في الأردن تمثلت في إنشاء المصرف الإسلامي الأردني في عام1978 .

المطلب الأول: تأسيس المصرف الإسلامي الأردني

تأسس المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978 لممارسة الأعمال المصرفية التمويلية والاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ويقدم البنك خدماته من خلال فروعه البالغ عددها 100 فرع المنتشرة عبر أنحاء المملكة الأردنية، وهو أقدم عضو في مجموعة البركة المصرفية (البنك الإسلامي الأردني).[1]

أولا: أهداف المصرف الإسلامي الأردني وأهم انجازاته:

1- أهداف المصرف الإسلامي الأردني:

يسعى المصرف الإسلامي الأردني إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- توسيع نطاق تعامل الجمهور مع القطاع المصرفي عن طريق الخدمات المصرفية غير الربوية، مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن إمكان الاستفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة.[2]

2- أهم انجازات المصرف الإسلامي الأردني:[3]

يقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (62 فرعا ; 13 مكتب) والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية، كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (84) جهاز ويمكننا إجمال أهم الإنجازات التي يقدمها البنك فيما يلي:

---

[1] رحموني شهرزاد وشروقي عمر، مدى اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية، دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري والبنك الإسلامي الأردني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد الثاني، جامعة سطيف 1، 2020، ص: 906.

[2] بن الحسن الهواري ومهدي ميلود، المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، ص: 5.

[3] حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 48-50.

– حصل البنك الإسلامي الأردني من ستاندرد آند بورز وللمرة الأولى على تصنيف ائتماني للالتزامات طويلة الأجل بدرجة B/BB (قصيرة الأجل) مع توقيع مستقبلي مستقر حسب تصنيف المؤسسة للأردن.

– جددت مجلة (Global finance) المتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية (ومقرها نيويورك) وللعام الثاني على التوالي اختيارها للبنك الإسلامي الأردني بمنحه جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2010 ومنحه جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة في العالم لعام 2010.

– حصل البنك الإسلامي الأردني من (Dinar Standard) ومن مالية إسلامية من حيث مقاصد الشريعة الإسلامية، المسؤولية الاجتماعية.

حصل نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك الإسلامي الأردني على جائزة أفضل شخصية مصرفية 2009/ في الأردن من مجلة (Norld finance) وذلك تقديرا للمساهمة الفاعلة والمتميزة في القطاع المصرفي الأردني.

– حصل البنك الإسلامي الأردني من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) ومقرها البحرين على تصنيف الجودة الشرعية (SQRAA) لعام 2009 وفيما يفيد التزام البنك بامتياز بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته، وهذا التصنيف هو أعلى تصنيف شرعي يحصل عليه أي بنك إسلامي كما أفادت الوكالة.

– كما منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) البنك الإسلامي الأردني تصنيفها للمستوى الدولي مستقر(BBB/ A3) للعملة الأجنبية على المدى الطويل والالتزام القصيرة الأجل.

– جددت شركة (Drv) العالمية منح البنك الإسلامي الأردني للعام 2009 شهادة الجودة العالمي 2008: ISO 001 في نظم الإدارة والتي تعبر عن حسن أداء البنك في مختلف القضايا الإدارية والإنتاجية حيث تم منحه عام 2006 شهادة الإيزو 2000– 2001.

ثانيا: الأعمال والخدمات التي يقدمها المصرف:

يقدم المصرف خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (62 فرعا و 13 مكتب)، والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية، كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (84) جهازا، ويمكن إدراج أهم الأعمال التي يقدمها البنك فيما يلي:

– قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواءا في حسابات ائتمان أو حسابات استثمارية أو صناديق استثمارية.

– أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة.

– ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى.

– القيام بدور الوصي المختار.

- القيام بدور الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي الأردني

النظام المؤسسي والهيكل التنظيمي لمؤسسة ما يتكون عادة من الأنشطة والمهتم التي يتم توزيعها بين العاملين بالمؤسسة والقيام بعمليات التنسيق والإشراف، وهو بالضرورة موجه نحو تحقيق أهداف المؤسسة والتنظيم، كما يمكن اعتبارها أيضا بكونها منظار للأفراد اتجاه مؤسستهم والبيئة المحيطة ويمكن إدراج أهم مكونات الهيكل التنظيمي فيما يلي:

1- **مجلس الإدارة:** ويضم:

- لجنة التسهيلات الائتمانية.
- لجنة الترشيح والمكافآت.
- لجنة التدقيق وتشمل: دائرة التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق الداخلي الشرعي.
- لجنة الحاكمية المؤسسية.
- لجنة إدارة المخاطر: ويشمل دائرة إدارة المخاطر، دائرة الامتثال بالإضافة إلى دائرة الرقابة الداخلية.

2- **الرئيس التنفيذي أو المدير العام:** ويشمل:

- لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.
- لجنة تسهيلات الإدارة التنفيذية.
- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- لجنة جدولة التسهيلات الائتمانية.
- دائرة أمن المعلومات.
- دائرة الائتمان.
- دائرة الرقابة الداخلية.

3- المستشارون

4- **نائب المدير العام:** يضم:

❖ **مجموعة الأعمال المصرفية:** وتشمل كل من:

- دائرة تمويل الشركات.
- دائرة الاستثمار.
- صناديق المحافظة الاستثمارية.
- دائرة البطاقات والخدمات الإلكترونية.
- دائرة الخزينة والعلاقات المصرفية.
- دائرة شبكة الفروع والتسويق المصرفي.

- لجنة المتابعة أو التحميل.

❖ **مجموعة التخطيط الاستراتيجي:** وتظم ما يلي:

- دائرة تحليل الأعمال المصرفية.
- دائرة تطوير المنتجات.
- دائرة الإجراءات والجودة.

❖ **مجموعة الأعمال السائدة:** وتشمل ما يلي:

- دائرة تكنولوجيا المعلومات.
- دائرة الموارد البشرية.
- دائرة الشؤون الإدارية.
- دائرة العلاقات العامة.
- الدائرة الهندسية.
- دائرة الرقابة المالية.
- دائرة العمليات المركزية.
- وحدة متابعة خدمة العملاء.
- الدائرة القانونية.

الشكل 04: الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي الأردني:

المصدر: "تجارب مؤسسات التمويل الإسلامي، تجربة البنك الإسلامي الأردني"، ملتقى الاستثمار والتمويل الإسلامي في الشرق الأوسط، 2010.

المطلب الثالث: الجهاز الوظيفي للمصرف

بلغ عدد موظفي البنك 2439 موظفا بنهاية عام 2021 وفيما يلي بيان بتطور أعداد الموظفين خلال السنوات العشر الأخيرة:

الشكل رقم (05): الجهاز الوظيفي للمصرف الإسلامي الأردني خلال سنة 2021:

المصدر: التقرير السنوي الثالث والأربعون للبنك الإسلامي الأردني سنة 2021.

المطلب الرابع: حقوق المساهمين وعوائدها:

تمثل حقوق المساهمين الموارد المالية الذاتية للبنك الذي يتسم إليها في أعماله، وتشمل ضمانة أخيرة لحقوق الغير تجاهه ويستمد منها الثقة بمركزه المالي.

– تستخدم أموال حقوق المساهمين للأنفاق على المتطلبات الإدارية من مبان وأثاث وتجهيزات مختلفة وتوفير رأس المال العامل اللازم لتسيير أعمال البنك ويستثمر الفائض بعد ذلك في استثمارات ذاتية للبنك وضمن أموال الاستثمار المشترك.[1]

– حقوق المساهمين للسنوات 3 الأخيرة:

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2021 حوالي 510 ملايين دينار مقابل حوالي 474 مليون دينار بنهاية عام 2020، ونفصل ذلك على النحو التالي بملايين الدنانير:

الجدول (04): حقوق المساهمين للمصرف الإسلامي الأردني خلال السنوات الثلاثة الأخيرة:

السنة	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة بالصافي	الأرباح المدورة	حقوق المساهمين
2019	200,00	92,88	37,09	2,24	89,39	421,60
2020	200,00	101,3	45,5	2,9	124,7	474,4
2021	200,00	110,9	55,1	3,1	140,5	509,6

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2019-2021.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2021 و2020 حوالي 23,01% و 23,74% على التوالي حسب تعليمات كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني.

[1] تجارب مؤسسات التمويل الإسلامي، تجربة البنك الإسلامي الأردني، ملتقى الاستثمار والتمويل الإسلامي في الشرق الأوسط، 2010.

المبحث الثاني: واقع المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني

تعد تجربة المصرف الإسلامي الأردني في ممارسة المسؤولية الاجتماعية من التجارب الرائدة، إذ أنه يعتبر بحق واحد من أفضل البنوك الإسلامية في العالم في مجال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وهذا بشهادة دار الاستثمار (Dar Al- istithmar)، والتي في عام 2010 أكرمته بجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية من حيث مقاصد الشريعة المسؤولية الاجتماعية، وفي ذات المجال أثبتت دراسة أقيمت على مستوى مركز بصر لدراسات المجتمع المدني أن البنك الإسلامي الأردني يعتبر من بين أحسن البنوك في الأردن من حيث القيام ببرامج تصب في إطار المسؤولية الاجتماعية، بل وتفوق على البنك العربي وبنك الإسكان والتجارة والتمويل واللذان يعتبران من أعرق البنوك الأردنية، حيث أشارت الدراسة أن البنك الإسلامي الأردني احتل المرتبة الثالثة، مسجلا من حيث عدد وتكرار المبادلات الاجتماعية ما نسبته 17%.

كما واصل البنك مشاركته في فعاليات المؤتمرات والندوات التي تعمل على نشر وتطوير أعمال الصيرفة الإسلامية.

وللوقوف على تجربة البنك الإسلامي الأردني في مجال التزامه بالمسؤولية الاجتماعية ومختلف الفئات التي استفادت من مبادراته وبرامجه نورد ما يلي:

المطلب الأول :البحث العلمي والتدريب المهني والتبرعات

تتجلى معالم تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في مجال البحث العلمي التدريب المهني وكذا في مجال التبرعات فيما يلي:

أولا :البحث العلمي والتدريب المهني:

استمر اهتمام البنك بأنشطة البحث العلمي والتدريب، وقد بلغ ما تم صرفه على هذه الأنشطة في عام 2020حوالي 81928 ألف دينار أما بالنسبة لسنة 2011 فلم يكن هناك برنامج يخص البحث العلمي والتدريب.

الجدول رقم (05): نفقات البحث والتدريب المهني للمصرف الإسلامي الأردني لسنوات 2019-2021.

البيان	ألف دينار		
	2019	2020	2021
نفقات دراسة وتدريب الموظفين وأكاديمية تدريب البنك	4.2	52.139	/
مساهمة في نفقات دراسة وتدريب الموظفين	143.9	/	/
مشاركة في نفقات معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني	11.9	18.381	/
رعاية مؤتمرات علمية ومؤسسات تعليمية	96.1	2.418	/
المجموع	256.1	71.928	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني 2019-2021.

ثانيا: التبرعات

واصل البنك دعم الكثير من الفعاليات الاجتماعية والشفافية، وتقديم التبرعات لأنشطتها المختلفة ومن بين هذه الفعاليات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام ومشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية والمسابقات التي أقامتها وزارة الأوقاف والشؤون المقسمات الإسلامية) حفظ القرآن الكريم وجمعيات المحافظة على القرآن الكريم وغيرها من النشاطات الاجتماعية التي تقام في الأردن (بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها البنك داخل الأردن خلال 2021 لمثل هذه الفعاليات حوالي 56,2 مليون دينار.

الجدول (06): مجالات تبرعات المصرف الإسلامي الأردني لسنوات 2019-2021:

البيان	العدد			ألف دينار		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	1	1	1	7	6	50
الهيئة الخيرية الهاشمية	2	2	/	7	5.5	/
مؤسسة الأميرة عالية	1	1	/	0.7	20.2	/
صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	1	1	1	42.5	42.5	42.5
مركز الحسين للسرطان	1	1	1	25	25	25
جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم	2	1	/	13	5	/
جمعيات وهيئات خيرية ولجان زكاة	48	22	25	357.2	189.1	114.4
مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية	6	4	5	13.2	118.2	174.2
لجان المساجد	2	3	/	6.1	6.3	/
تكية أم علي	1	1	1	10	5	5
مشروع نشر الثقافة المالية والمجتمعية	1	1	1	149.1	149.1	149.1

صندوق دعم أسر شهداء القوات المسلحة	/	1	/	/	100	/
المجموع	66	42	35	810.8	2821.9	560.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للسنوات (2019-2021).

المطلب الثاني: القروض الحسنة وصندوق التأمين التبادلي

تتمثل معالم المسؤولية الاجتماعية في مجال القروض الحسنة كذا صندوق التأمين التبادلي فيما يلي:

أولا: القروض الحسنة:

استمر البنك في استقبال الودائع " حساب القرض الحسن "من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية 2021 حوالي 2,01 مليون دينار مقارنة بسنة 2020 التي بلغ رصيدها حوالي 1,9 مليون دينار، وفي سنة 2019 حوالي 1,8 مليون دينار.

واستمر البنك بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة كالتعليم والعلاج والزواج، وقد بلغت القروض الحسنة التي منحها البنك خلال عام 2019 حوالي 20,4 مليون دينار استفاد منها 24,1 ألف مواطن وبلغت في 2020 حوالي 79,6 مليون دينار، بما في ذلك قروض برنامج البنك المركزي لمواجهة أزمة كورونا والاتفاقية متوسطة الأجل استفاد منها حوالي 20 ألف متعامل وذلك مقابل حوالي 23'3 مليون دينار في عام 2021 استفاد منها 19,6 ألف متعامل.

ومن الجدير ذكره أن البنك يقوم منذ تأسيسه بتقديم هذه القروض حيث بلغ مجموع هذه القروض منذ تأسيسه نهاية 2021 حوالي 4,5 مليون دينار استفاد منها حوالي 535 ألف متعامل مقابل 382 مليون دينار في2020 ، استفاد منها حوالي 516 ألف متعامل وبلغت في 2019 حوالي 302,6 مليون دينار استفاد منها حوالي 495,7 ألف مواطن، كما تم منح عدد من هذه القروض للمعلمين من خلال الإفاقة الموقعة مع نقابة المعلمين الأردنيين، ففي عام 2020-2019 بلغ إجمالي تلك القروض حوالي 2 مليون دينار موزعة على حوالي 380 مستفيد و 1,2 مليون دينار موزعة على حوالي 2,1 ألف مستفيد على التوالي.

كما أن عددا من هذه القروض تم منحها لشباب مقبلين على الزواج بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية وقد بلغ إجمالي هذه القروض في 2021 حوالي 430 ألف دينار، استفاد منها 431 شابا، كما تم منح 42 متعاملا قروضا حسنة بلغت حوالي 7,6 مليون دينار سنة 2021 وفي مقابل منح 845 متعاملا قروضا حسنة بلغت 63 مليون دينار خلال 2020 وذلك استجابة لبرنامج البنك المركزي الأردني لمواجهة أزمة كورونا والاتفاقية المتوسطة الأجل.

ثانيا: صندوق التأمين التبادلي:

استمر البنك في رعاية صندوق التأمين التبادلي لمديني البنك الذي تم استحداثه في عام 1994 ويتضامن من خلاله المشتركون فيه على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته اتجاه البنك في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الإعسار المستمر، بالإضافة إلى أن هذا الصندوق يعتبر مخففا للتعرض لمخاطر ابتداءا من سنة 2014 بعد أن وافق البنك المركزي الأردني على ذلك.

الجدول رقم (07): حالات صندوق التأمين التبادلي للمصرف الإسلامي الأردني لسنوات 2019-2021:

البيان	2019	2020	2021
قيمة التعويضات المدفوعة	1,6 مليون دينار	1,5 مليون دينار	3,1 مليون دينار
عدد الحالات التي تم التعويض عليها	222 حالة	218 حالة	370 حالة
إجمالي أرصدة التمويل المشتركين في الصندوق	75,1 مليون دينار	1,5 مليار دينار	250 مليون دينار
عدد المشتركين في الصندوق	159 ألف مشترك	165 ألف مشترك	9,5 ألف مشترك

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني لسنوات 2019-2021.

المطلب الثالث: تمويل المهنيين والحرفيين والتعامل مع المجتمع المحلي:

تتمثل معالم تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمصرف الإسلامي الأردني في مجال تمويل المهنيين والحرفيين وكذا التعامل مع المجتمع المحلي فيما يلي:

أولا: تمويل المهنيين والحرفيين:

اهتم البنك منذ نشأته بتمويل متطلبات ذوي المهن والحرف لصيغة المرابحة، وقد استحدث عام 1994 برنامجا خاصا لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بتمليك والتي تقضي بتسديد التمويل من الإرادات الذاتية للمشروع الممول ولإعطاء مزيد من الاهتمام لهذه المشاريع قام البنك في عام 2013برفع رأس مال شركة السماحة للتمويل والاستثمار التابعة له إلى 8 ملايين دينار وعدل عقد تأسيس

ونظامها الأساسي ليشمل تمويل مشاريع ذوي الحرف الصغيرة ومن ثم قام برفع رأس مال الشركة إلى 12 مليون دينار في 2016.

وتساهم التمويلات التي تمنحها الشركة للمشاريع والشركات والحرفيين والمهنيين ومشاريع قطاع المرأة في الحد من البطالة والمحافظة على فرص العمل القائمة وتوفير فرص عمل جديدة، فخلال سنة 2019 قامت الشركة بتمويل 142 مشروعا بمبلغ حوالي 2,7 مليون دينار وفي سنة 2020 قامت بتمويل 191 مشروعا بمبلغ حوالي 3,6 مليون دينار خلال سنة 2021 قامت الشركة بتمويل 246 مشروعا بمبلغ حوالي 4,2 مليون دينار.

ثانيا: التعامل مع المجتمع المحلي:

تقديم جوائز للفائزين في مسابقات حفظ القرآن الكريم في السابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم التي تنظمها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ورعاية برامج هادفة في عدد من المحطات التلفزيونية والإذاعية، ورعاية صفحة عن الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي والمال والإسلام في عدة صحفن والتبرع لمركز الحسين للسرطان ولبعض الجمعيات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والتبرع للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي الإسلامي، والتبرع لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، ودعم ترميم مقامات الأنبياء والصحابة والمساهمة في حل مشكلة الغرامات وذلك تلبية لمبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ودعم برنامج تأهيل المقبلين على الزواج وتقديم نقود للعرسان المشاركين بحفل الزفاف الجماعي لجمعية العفاف الخيرية .

المطلب الرابع: الطاقة والبيئة وتمويلات المرابحة الخاصة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين

أولا :الطاقة والبيئة:

تظهر معالم تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى المصرف الإسلامي الأردني في مجال الطاقة والبيئة وكذا تمويلات المرابحة الخاصة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين فيما يلي:

من أبرز ما قام به المصرف في عام 2001 في مجال الطاقة والبيئة، الاستمرار في توفير الطاقة المتجددة في بعض مقرات تواجده وذلك بالاستفادة من توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية مستغلا المساحات على أسطح الفروع مما يحقق وفرا وتخفيضا في فاتورة الكهرباء والمساهمة في حماية البيئة.

إن مشروع الطاقة الشمسية بدأ في عام 2013 ليكون أول مصرف أردني يدخل الطاقة الشمسية إلى أعماله، ويعمل نظام الطاقة المتجددة الآن في 54 فرعا وتم تشغيل هذه المحطة في 2021 بقدرة توليد 936 Kwpوبتكلفة 8,7 آلاف دينار كما تم تزويد مباني الإدارة العامة ومبنى تكنولوجيا المعلومات ومركز المعافاة من الكوارث والتي يتم تغذيتها جميعا من الخلايا الشمسية المركبة على أسطح المباني.

كما دعم المصرف برامج ونشاطات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ومسابقة الملكة عالية للمسؤولية الاجتماعية للتوعية بمفاهيم واستخدامات الطاقة الشمسية، إضافة إلى دعم مؤسسة عالية بشراء وحدات نظام الطاقة المتجددة بإحدى مدارس الأغوار الجنوبية بمبلغ 10 ألاف دينار أردني وإنشاء وحدتين للطاقة الشمسية في مناطق نائية بمبلغ 24 ألف دينار ودعم حفل إطلاق مشروع الطاقة الشمسية بمدرسة المعمورة ودعم المؤتمر الطلابي الوطني البيئي الثالث ودعم نشاطات البيئة الأردنية لتركيب خلايا شمسية بمبلغ 5 ألاف دينار أردني.

ثانيا: تمويلات المرابحة الخاصة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين:

يولي المصرف الإسلامي الأردني أهمية خاصة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين في عمليات التمويل، إذ يقدم التمويل اللازم للمواطنين لشراء المساكن أو الأراضي وفيما يلي بيان بتمويل المرابحة المقدم من أموال الاستثمار المشترك وسندات المقاربة خلال المدة 2019-2021.

الجدول رقم (08): تمويلات المرابحة الخاصة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين للمدة 2019-2021:

حاجات الأفراد الممولة	2019		2020		2021	
	مليون دينار أردني	المستفيدين	مليون دينار أردني	المستفيدين	مليون دينار أردني	المستفيدين
أراضي ومساكن ومواد البناء	432,9	62,520	424,9	36748	456,8	63835
وسائل النقل ومركبات إنشائية	439,8	79,676	424,9	75667	417,5	7,381
أثاث	34,6	18,247	36	18976	36	19183
المجموع	907,3	160,443	885,8	131627	910,3	83025,381

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للسنوات 2019-2021.

نلاحظ انخفاض المبالغ المقدمة لتمويل السكن وشراء وسائل النقل في 2019، 2020 وارتفعت في تمويل الأثاث بالنسبة لسنة 2020 و 2021 التي بلغت 3,6 مليون دينار أردني مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 34,6 مليون دينار أردني.

وفي سنة 2021 سجلت ارتفاعا في تمويل الأراضي والمساكن بنسبة 456,8 مليون دينار أردني مقارنة بسنتي 2019 و2020 والتي سجلت حوالي 436,9 و424,9 على التوالي، في سنة 2019 سجلت وسائل النقل والمركبات الإنشائية تمويل بنسبة 439,8 مليون دينار أردني أما بالنسبة لتمويل الأثاث فشهدت ارتفاعا في السنوات الأخيرة، هذه البيانات تعكس المساهمة الغير مباشرة لأدوات التمويل الإسلامية في خدمة المجتمع وتغطيتها للجانب الخارجي لمسؤوليتها الاجتماعية.

خاتمة

خاتمة:

لقد أثبتت الأرقام والبيانات المستندة إلى تقارير ووثائق تابعة للمصرف الإسلامي الأردني مدى التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، وذلك من خلال قيامه بالأنشطة التي تصب في هذا الإطار ومشاركته وتقديم الدعم لها، وهذا في رأينا مرده إلى رسالته الإسلامية والأسس التي قام عليها، إلا أن هذا لا يعني أن البنك قد حقق الكمال في هذا المجال، بل نرى أن هناك بعض النقائص التي تشوب تجربة البنك اتجاه تحقيق مسؤوليته الاجتماعية.

أولا: نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل لعدة نتائج منها:

–المسؤولية الاجتماعية في النظام الإسلامي باعثها ديني، فالمسلم حين يساهم في خدمة المجتمع يبذل قدرا من أمواله إنما يبتغي مرضاة الله في الدنيا وحسن ثوابه في الآخرة.

– هناك مسؤولية طوعية تتمثل في الصدقات التي يقدمها الفرد المسلم للفقراء، تقربا لله تعالى وهناك مسؤولية واجبة كالزكاة والكفارات.

– تتضمن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في البنوك الإسلامية الاهتمام بقضايا مختلفة في المجتمع، كالمشاركة في تزويج الشباب.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من خلفية الدراسة واشكاليتها المستمدة من واقع الظروف الاقتصادية انطلقنا في معالجتنا لهذا الموضوع بمجموعة من الفرضيات بالاستناد إلى النتائج السابقة نختبر تلك الفرضيات كما يلي:

• بالنسبة للفرضية الأولى التي مفادها أن اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية تتوقف على المساهمة المجتمعية التطوعية فقط، هذا غير صحيح لأن اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية تشمل المساهمة المجتمعية التطوعية والعمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة إضافة إلى حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي وهذه الفرضية غير صحيحة.

• بالنسبة للفرضية الثانية التي مفادها أن من بين المزايا المترتبة عن اهتمام البنوك بالمسؤولية الاجتماعية : تحسين صورة المصرف، بالإضافة إلى جذب الإطارات الكفأ، تخفيض التكاليف وكسب ثقة المجتمع وهي فرضية صحيحة.

• بالنسبة للفرضية الثالثة التي مفادها أن المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني تطبق في مجالات عدة أهمها :البحث العلمي والتدريب المهني التبرعات، بالإضافة إلى القروض الحسنة وصندوق التأمين التبادلي وكذا تمويل المهنيين والحرفيين والتعامل مع المجتمع المحلي وغيرها من المجالات وهي فرضية صحيحة.

ثالثا: التوصيات:

إن نجاح البنوك الإسلامية في أداء وظيفتها التنموية وتحمل مسؤوليتها الاجتماعية يتطلب تلبية مجموعة من الشروط منها:

- ضرورة إلزام البنك الإسلامي إلزاما كاملا بأحكام الشريعة الإسلامية قولا وعملا وشكلا ومضمونا، التزامه بمبادئ الإسلام في تكوين رأس ماله وفي انتقائه للعاملين به، وتنظيماته ولوائحه، وفي طريقة وأساليب توظيفه لأمواله.
- التحري الدقيق في اختيار قيادات البنك بما يضمن أن تكون هذه القيادات نماذج حية للشخصية المسلمة الواعية المؤمنة بقضيتها.
- الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة البنك الإسلامي لدى كل العاملين في البنك من الإدارة العليا إلى أدنى مستوى تنفيذي.
- قيام قيادات البنك بإعداد تخطيط واضح الأهداف، وإعداد برامج العمل اللازمة لتحقيقها.
- التقويم المستمر للأداء والنتائج.
- الاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لتأكيد الإثبات العلمي لدور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية وللتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالية في إحداث هذه التنمية والإسراع بها.

رابعا: آفاق البحث:

من خلال تناول بحثنا هذا تتبلور لنا مجموعة من المواضيع التي تكون منطلقا لبحوث مستقبلية نذكر منها:

- انعكاسات المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات الجامعية.
- أثر المسؤولية الاجتماعية على زيادة العوائد في المصارف الإسلامية.
- دور المسؤولية الاجتماعية في الرفع من أداء العمال في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع:

أ. الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، أبو ظبي، الإمارات، صندوق النقد العربي،2013.

2. أحمد السيد فهمي، المسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2015.

3. أحمد صبحي العيادي أدوات الاستثمار الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، عمان، 2010.

4. بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2012.

5. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013.

6. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.

7. خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى، الجناديرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

8. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة " كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية"، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.

9. خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى والثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان سنة 2008- 2011.

10. صادق راشد الشمري الصناعة المصرفية الإسلامية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

11. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

12. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادرتها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2008.

13. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.

14. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

15. مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

16. نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن 43.

17. نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، الطبعة الثانية، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

18. نعيم علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار جدلة للنشر والتوزيع، عمان 2011.

ب. الملتقيات:

1.بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، واقع وأهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

2.خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية 2016 الجزائر.

3.رمضان الشراح، المسؤولية الاجتماعية والتنمية للبنوك الإسلامية، ورشة العمل الخامس لمركز الكويت الاقتصادي الإسلامي، نوفمبر 2014.

4.فاتح غلابة وبوبكر رزيقات، المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة وعلاقاتها بأداء العامل، الملتقى الوطني الثالث حول ممارسات الموارد في المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

ج. الأطروحات:

1.أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية، مذكرة ماجستير في الإدارة والسلوك التنظيمي، كلية التجارة، جامعة أسيوط، سنة 2010.

2.أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف 2012.

3.بن الحسن الهواري ومهدي ميلود، المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

4. سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف سنة 2014-2015.

5. ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010.

6. قدري إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سنة 2014-2016.

7. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران سنة 2011-2012.

8. مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

9. يوسف نجم، أهمية المسؤولية الاجتماعية في جذب الزبائن في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية.

د. المجلات:

1. رحموني شهرزاد وشروقي عمر، مدى اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية، دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري والبنك الإسلامي الأردني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد الثاني، جامعة سطيف 1، 2020.

2. سميرة لغويل ونوال زمالي، المسؤولية الاجتماعية المفهوم، الأبعاد، المعايير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، ديسمبر 2016.

3. صالح محمد موسى أثر المسؤولية الاجتماعية على المكونات الإستراتيجية للمصارف في الأردن، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد الثاني، العراق، 2011.

4. عبد الرحيم ليلى، مساهمة البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 28، العدد 2، جامعة تيارت.

5. عبد العزيز طيبة، فايزة لقرع، دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية المسؤولية الاجتماعية- دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 6، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

6. عبد الناصر طلب الزيود وآخرون، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 10، العدد 2، 2014.

7. عقون شراف وآخرون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة عبد الحفيظ بوصوف وجامعة باجي مختار، سنة 2017.

8. لطرش محمد وجعيل جمال، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جامعة باتنة، سنة 2018.

9. مختار بونقاب، تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2019.

10.يحياوي نعيمة، نماذج عن بعض الشركات العالمية والإسلامية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية، مجلة المالية والأسواق، جامعة باتنة.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

1. www. Safwa bank.com

2. www. Jordanislamic bank.com

3. islamic bank.com.Jo